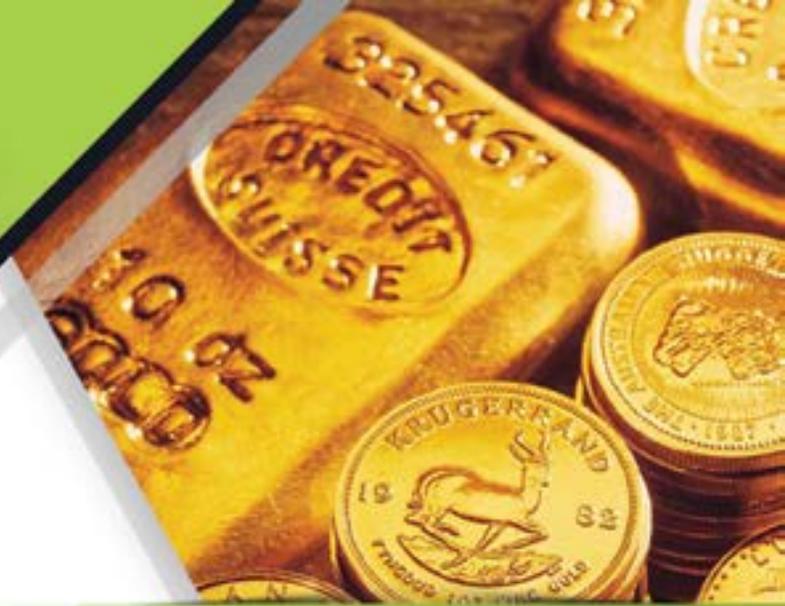




الهيئة اليمنية للمواصفات
والمقاييس و ضبط الجودة
دائرة المقاييس والمصوغات



أسماء ورش الصاغة ورموز دمغ المصوغات المسجلة لدى الهيئة

مع ملحق إرشادي خاص:

بورشة العمل عن دور الهيئة في مكافحة
غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بتجار
المعادن الثمينة والاحجار الكريمة



قَالَ تَعَالَى:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ ﴿١٨١﴾ وَزِنُوا بِالْقِسْطِ أَسْمَاءَ الْمُسْتَقِيمِ
﴿١٨٢﴾ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿١٨٣﴾ ﴾

صِدْقَ اللَّهِ الْعَظِيمِ

سورة الشعراء الآيات (١٨١ - ١٨٣)

الدليل التعريفي 2020

أسماء ورش الصاغة
ورموز دمغ المصوغات
المسجلة لدى الهيئة



تقديم



د. إبراهيم محمد المؤيد

مدير عام الهيئة

تعتبر الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة الجهة الوحيدة في الجمهورية اليمنية المناط بها تنفيذ أنشطة التقييم وإعداد المواصفات القياسية ، والرقابة والتفتيش على جميع السلع والمنتجات والمصوغات والمعادن الثمينة سواء المنتجة محلياً أو المستوردة وذلك بهدف حماية صحة وسلامة المستهلك والمحافظة على ممتلكاته ودعم الاقتصاد الوطني بموجب القانون رقم (44) لسنة 1999م بشأن المواصفات والمقاييس وضبط الجودة ، والقرار الجمهوري رقم (52) لسنة 2000م بشأن إنشاء الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وحيث أن المصوغات والمعادن الثمينة ركيزة هامة من ركائز الاقتصاد الوطني لذا فقد قامت الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس بإصدار هذا الدليل التعريفي بأسماء ورش الصياغة والمعامل المعتمدة من قبل الهيئة وكذا أشكال الأختام (الرموز) الخاصة بكل منها وذلك بتحويل قانوني نصت عليه المادة (27) من قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (13) لسنة 2014م بشأن الأحكام المتعلقة بتجارة المصوغات والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة والتي تنص على أن (تقوم الهيئة بإصدار دليل يتضمن أسماء الصاغة المقيدين لديها وأشكال الأختام الخاصة بكل منهم وتقوم بتوزيع الدليل على التجار).

كما تعتبر الهيئة إحدى الجهات الرقابية والإشرافية التي نص عليها القانون رقم (1) لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تقع عليها مسؤولية الرقابة على قطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة من حيث الالتزام بالمهام والإجراءات والتعليمات الواردة في القانون ولائحته التنفيذية رقم (266) لسنة 2010م والتعليمات الخاصة بقطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة الصادرة من رئيس مجلس إدارة الهيئة وزير الصناعة في ما يخص مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الأهداف العامة للهيئة

- تعمل الهيئة على إيجاد نظام وطني للمواصفات والمقاييس يقوم على أسس علمية حديثة ويواكب التطورات الحاصلة في هذا المجال لغرض تحقيق الأهداف العامة التالية :
- 1- دعم الإقتصاد الوطني وخطط التنمية والإقتصادية، ومساعدة الصناعات الوطنية والمنتجين المحليين من خلال توفير مستويات المواصفات القياسية المناسبة والتأكد من مطابقتها لمنتجاتهم لها وضمان جودتها لتعزيز قدرتها التنافسية أمام المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والخارجية.
 - 2- توفير الحماية الصحية والأقتصادية والبيئية للوطن والمواطنين من خلال مساعدة الجهات ذات العلاقة بالتأكد من أن السلع الأستهلاكية والمواد الأخرى المعروضة للبيع المستوردة والمنتجة محلياً مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة.
 - 3- المساهمة في تعزيز قدرات المصدرين للمنتجات الصناعية والزراعية وغيرها من المواد المحلية من خلال توفير المعلومات والبيانات عن المواصفات القياسية والشروط الأخرى الإلزامية والإختيارية المطبقة بشأن تلك السلع أو المواد في الدول المختلفة.
 - 4- إعداد وإعتماد مواصفات قياسية إلزامية وإختيارية والعيارات القانونية للمصوغات لتوفير الأسس الفنية للمساهمة في محاربة مظاهر الغش والتضليل، والحد من ظاهرة التهريب و الإستيراد العشوائي للسلع والمواد والمصوغات والمعادن الثمينة التي لا تتفق مع المواصفات والمقاييس المعتمدة والعيارات القانونية للمصوغات.
 - 5- نشر الوعي لدى المواطنين عن الأضرار الناجمة من إستهلاك المواد والسلع غير المطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة.

الهدف من الدليل

- 1- حصر ورش صياغة الذهب والمعادن الثمينة وتسجيلها بشكل رسمي.
- 2- تسجيل العلامات والرموز الخاصة بالورش (ورش الصياغة).
- 3- تعريف أصحاب محلات بيع المصوغات بالورش والمعامل المسجلة لدى الهيئة وذلك لغرض التعامل معها فقط دون غيرها.
- 4- الحرص على جودة المصوغات الذهبية والفضية ومطابقتها للعيارات القانونية المعتمدة.
- 5- المحافظة على سمعة صياغة المصوغات المحلية وتنمية قدراتها وتمكينها من المنافسة في الداخل والخارج وإعادة ثقة المواطن في جودة المصوغات المحلية.
- 6- تنظيم بيع وشراء المصوغات في السوق اليمنية وضمان جودته.
- 7- تعريف العاملين في قطاع المعادن الثمينة والاحجار الكريمة بالمهام والمسئوليات المناطة بهم لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 8- العمل على نشر التعليمات والإجراءات والتعاميم الصادرة من الهيئة والمتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تسميات وتعريف

المصوغات: مصطلح يطلق على القطع المعدنية المصوغة من الذهب والفضة والبلاتين.

المعادن الثمينة: معادن الذهب والفضة والبلاتين وتكون على هيئة مشغولات أو سبائك أو عملات.

قلم الدمغ: هو عبارة عن الختم او الرمز الذي تدمغ به المصوغات أو السبائك ويحوي على علامة الشاره أو العيار أو كلاهما معاً.

الصائغ: هو كل من أمتهن صياغة المعادن الثمينة (ذهب - فضة - بلاتين) ونحوها ويتعاطى بيعها أو شرائها.

الأونصة: هي وحدة الوزن المستخدمة في محاسبة الذهب عالمياً وتساوي (31.1035) غرام من الذهب الخالص عيار (24).

القيراط: وحدة قياس للعيار وهو جزء من أربعة وعشرون جزء أي أن 1 قيراط = 41.66 سهم ، كما يستخدم كوحدة وزن للأحجار الكريمة وتساوي 1/5 غرام أي (0.2) غرام.

السهم: وحدة قياس للنقاوة و هو جزء من ألف جزء أو (1/1000).

العيارات القانونية: هي الأرقام التي تبين نسبة المعدن النقي في المعادن الثمينة والتي حددها القانون رقم (44) لسنة 1999م بشأن الموصفات والمقاييس وضبط الجودة في المادة رقم (5) والتي تحدد العيارات كما هو في الجدول أدناه:

العيار بالمسهم	العيار بالقيراط	نوع المعدن
999.9	24	الذهب
916.6	22	
875	21	
750	18	
900	90	الفضة
800	80	
600	60	
850	85	البلاتين

إدارات المصوغات والمعادن الثمينة

تعتبر من أهم الإدارات التابعة لدائرة المقاييس والمصوغات بالهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس.

وتتكون من الإدارات التالية:

1- إدارة التفتيش ومنح التراخيص.

2- إدارة التداول والدمج.

3- إدارة تحليل المعادن الثمينة والاحجار الكريمة.

وتمارس هذه الإدارات المهام التالية وفقاً لائحة التنظيمية للهيئة:

أ- فحص عينات المصوغات والمعادن الثمينة .

ب- مراقبة العيارات القانونية للمصوغات والمعادن الثمينة المحلية والمستوردة.

ج- دمج المشغولات والمصوغات من المعادن الثمينة وفقاً للإجراءات المنظمة لذلك.

د- وضع القواعد واللوائح والأنظمة والإجراءات المتعلقة بالمصوغات والمعادن الثمينة والاحجار الكريمة.

هـ- تسجيل ومنح التراخيص لمزاولة مهنة صياغة وبيع وشراء المصوغات والمعادن الثمينة والاحجار الكريمة وتجديدها دورياً.

و- القيام بدور الرقابة والتفتيش الدوري والمفاجئ على محلات بيع المصوغات والمعادن الثمينة، وسحب عينات عشوائية

من الورش والمحلات التجارية والمنافذ الجمركية لفحصها والتحقق من مطابقتها للعيارات القانونية.

ز- تقديم المشورة الفنية والمعلومات والبيانات المتعلقة بالمصوغات والمعادن الثمينة للجهات المعنية.



المتطلبات الخاصة بقطع تراخيص مزاوله المهنة

- محلات بيع المصوغات.
- مكاتب استيراد وتصدير المعادن الثمينة.
- ورش صياغة المعادن الثمينة.
- بطاقة موزع / مندوب مكتب إستيراد وتصدير مصوغات المعادن الثمينة وسبائكها.

“

أخي بائع مصوغات المعادن الثمينة

تعاونك مع مفتشي الهيئة وتسهيل مهمتهم في سحب عينات للتحقق من مطابقتها للعيارات القانونية وتزويدهم بكافة المعلومات التي يطلبونها حماية لك وللمواطن وللاقتصاد الوطني

”

“

الأخوة الصاغة وبائعي المصوغات

قطع ترخيص مزاوله المهنة من الهيئة وتجديده سنوياً وفق تاريخ الانتهاء المحدد في الترخيص دليل على وعيك وتجنبك الإجراءات القانونية عند المخالفة

”

المرجعية القانونية لمنح تراخيص مزاوله المهنة:

أولاً: القانون رقم (44) لسنة 1999 بشأن المواصفات والمقاييس وضبط الجودة:

المادة (20): على كل شخص طبيعي او اعتباري يتاجر بالمصوغات والمعادن الثمينة ان يحصل على ترخيص مسبق لممارسة مهنة صياغة او تجارة المصوغات وفقاً للشروط التي تحددها الهيئة بموجب القانون وعلى كل من يزاول مهنة صياغة او تجارة المصوغات قبل صدور هذا القانون ان يقوم بالتسجيل لدى الهيئة لمنحه الترخيص وذلك خلال فترة شهرين من تاريخ صدور هذا القانون، وعلى الجهات المختصة عدم اصدار اي ترخيص لمزاوله مهنة صياغة او تجارة المصوغات والمعادن الثمينة الا بعد تسجيلها في الهيئة

المادة (21): يحظر تسجيل اي منشأة او مؤسسة او مركز او شركة او عنوان براءة اختراع او علامة تجارية تطابق او تتشابه مع ما تصدره الهيئة من اشارات او علامات او اسماء او رموز، ولا يجوز دون ترخيص كتابي من الهيئة استخدام اية علامة جودة او شكل او رمز او اشارة او خلاف ذلك خاص بها وفقاً للشروط والايضاح التي يحددها مجلس الادارة.

ثانياً: القانون رقم (1) لسنة 2010 بشأن مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب:

مادة (25): يحظر مزاوله أي من أنشطة المؤسسات المالية وغير المالية الواردة في المادة (2) من هذا القانون دون الحصول على ترخيص مسبق من الجهات المختصة وفقاً لأحكام القوانين النافذة.

البيان	أمانة العاصمة	فروع الهيئة بالمحافظات
محلات بيع مصوغات المعادن	600	810
ورش الصاغة	77	51
مكاتب استيراد مصوغات المعادن الثمينة وسبائكها	42	

إجراء قطع ترخيص مزاولة مهنة تجارة المصوغات والمعادن الثمينة:

- تقديم طلب قطع ترخيص مرفق به إفادة من جمعية الصاغة تتضمن مسئول الإمتثال لدى (محل - ورشة - مكتب إستيراد وتصدير) إلى مدير عام الهيئة.
- يتم تعبئة النموذج الخاص بإستمارة طلب قطع ترخيص.
- يقوم صاحب الشأن بإرفاق الطلب بالمتطلبات الخاصة بنوع النشاط للمحل والمبينة بالمتطلبات الخاصة بقطع ترخيص مزاولة المهنة.
- يتم تكليف مختصين بالنزول للمعاينة.
- يسدد مقدم الطلب الرسوم الخاصة بقطع الترخيص والمحددة في اللائحة.
- يقوم مدير الإدارة بمراجعة كافة البيانات ويتم التوقيع بالموافقة على منح الترخيص.
- يتم تعبئة النموذج الخاص بالترخيص والذي يتم فيه تحديد نوع النشاط من حيث نوع المصوغات (ذهب - فضة) أو احجار كريمة أو تلحيم.
- يتم التفتيش بشكل دوري ومفاجئ من قبل المفتشين ويتم سحب عينات عشوائية للتأكد من العيارات القانونية للمصوغات والمشغولات.
- يتم تجديد التراخيص سنوياً وبشكل دوري وبحسب النظام المتبع.

المتطلبات اللازمة لقطع ترخيص مزاولة مهنة:

أولاً: محلات بيع مصوغات المعادن الثمينة ومكاتب إستيراد وتصدير المعادن الثمينة.

- تقديم طلب قطع ترخيص مزاولة مهنة لمدير عام الهيئة.
- إفادة من جمعية الصاغة موقعة من عاقل السوق في نطاق المحل ومعمد من رئيس الجمعية.
- مذكرة تحدد مسؤول الإمتثال مرفق بها صورة من البطاقة الشخصية، وصورة شخصية (3×2).
- صورتين شخصيتين (3×2) لمقدم الطلب مالك المحل / المكتب .
- صورة من البطاقة الشخصية أو العائلية أو جواز سفر ساري المفعول.
- صورة السجل التجاري أو رخصة البلدية.
- صورة من وثيقة ملكية العقار أو عقد ايجار.

ثانياً: ورش الصياغة و معامـل التحليل:

- تقديم طلب تسجيل رمز دمغ وقطع ترخيص مزاولة مهنة لمدير عام الهيئة.
- إفادة معتمدة من شيخ الصاغة ورئيس الجمعية.
- مذكرة تحدد مسؤول الامتثال مرفق بصورة من البطاقة الشخصية، وصورة شخصية (3×2).
- صورتين شخصيتين (3×2) لمقدم الطلب مالك الورشة / المعمل.
- صورة من البطاقة الشخصية أو العائلية أو جواز سفر ساري المفعول.
- صورة السجل التجاري.
- كشف بالأجهزة والمعدات.
- كشف بالمواد الكيميائية والمعادن المستخدمة.
- طريقة التحليل (خاص بمعامـل التحليل).
- تعهد بتحليل العينات الإختبارية للهيئة.
- صورة من وثيقة ملكية العقار أو عقد ايجار.

إجراءات تسجيل رمز دمغ مصوغات ومنح ترخيص صياغة:

تخضع عملية التسجيل الرمز ومنح الترخيص للإجراءات التالية:

- تقديم طلب تسجيل رمز دمغ المصوغات من قبل صاحب الشأن لمدير عام الهيئة أو مدير فرع الهيئة.
- تعبئة النموذج الخاص بطلب تسجيل رمز تجاري.
- يرفق الطلب بالمتطلبات المذكورة في النموذج الخاص بطلب التسجيل.
- يسدد مقدم الطلب رسوم التسجيل المحددة في اللائحة .
- يقوم مقدم الطلب بتعبئة النموذج الخاص باستمارة التعهد والتوقيع عليها .
- يقوم مدير الدائرة بتكليف اللجنة بالنزول إلى مقر الورشة للتأكد من البيانات المقدمة من قبل صاحب الورشة الراغب في تسجيل الرمز التجاري لها وسحب عينات.
- تقوم اللجنة بالنزول الميداني وتعبئة البيانات الموضحة في نموذج استمارة التفتيش الخاصة بالورش والمعامل لغرض منح وثيقة تسجيل رمز دمغ مصوغات.
- تقوم اللجنة برفع التقرير إلى مدير الدائرة ومن خلاله يتم التوجيه باستكمال إجراءات التسجيل.
- في حالة إستكمال البيانات المطلوبة من قبل صاحب الورشة ومطابقة ذلك شروط التسجيل والتحقق من ضبط العيارات القانونية يقوم مدير الدائرة بالرفع إلى مدير عام الهيئة للموافقة ويمنح الترخيص ووثيقة التسجيل.
- يتم إنزال اسم الورشة والرمز التجاري في الدليل الخاص بالورش المسجلة من قبل الهيئة والذي يتم توزيعه على محلات بيع المصوغات في أنحاء الجمهورية اليمنية.
- يتم تجديد الترخيص والرمز دورياً و ذلك حسب النظام المتبع.

- يتم التأكد من مدى التزام الورشة المسجلة للشروط المحددة من قبل الهيئة سنوياً وفي حالة عدم إلتزامها أو إخلالها بأي شرط من الشروط المحددة يتم إلغاء التسجيل والتعميم على جميع محلات بيع المصوغات في الجمهورية بعدم التعامل مع المصوغات الثمينة المنتجة من قبل هذه الورشة .

متطلبات منح بطاقة موزع / مندوب مكتب إستيراد وتصدير مصوغات المعادن الثمينة وسبائكها:

- إفادة من مالك الورشة /المكتب باسم الموزع او المندوب معتمدة من جمعية الصاغة .
- صورة شخصية (3×2) .
- صورة البطاقة الشخصية .
- صورة من وثيقة ملكية العقار أو عقد ايجار .

الاخوه قطاع الصاغة
في حالة ايقاف مزاوله
نشاطكم لاي سبب من
الاسباب يتم اعلام الهيئة
بصورة رسمية مالم
فتتحملون المسؤولية
القانونية

الاخوه قطاع الصاغة
مزاوله العمل قبل إستخراج
ترخيص مزاوله المهنة من
الهيئة يعرضك للمسائلة
القانونية

أخي الصانغ
تسجيل ورشتك لدى
الهيئة اليمينية للمواصفات
والمقاييس وضبط الجودة
يساعدك في إنتاج مصوغات
ذات جودة عالية ومطابقة
للعيارات القانونية المعتمدة

أخي الصانغ
تسجيل ورشتك دليل وعيك بأهمية الدور الرقابي الذي تقوم
به الهيئة على مصوغات المعادن الثمينة ويعمل على القضاء
على ورش الصاغة غير المسجلة والتي تعمل على تشويه سمعة
المصوغات المحلية



ملحق رقم (1-1)

النماذج الخاصة بطلب تسجيل رمز دمغ مصوغات لورش الصاغة وكذا معامل التحليل.





إستمارة تعهد

الاسم : مالك
العنوان : نوع التصولات
تلفون : فاكس

م	نوع التصولات	العيار	العدد	الوزن (غ)	ملاحظات

التعهد أنا الموقع أدناه بعدم بيع أو تسويق أي من التصولات الذبورية والصنعة في ورشتنا /
معملنا إلا بعد فحص عيلتها والتأكد من عيارها ودمغها بدمغة العيار والرمز الخاص بدمغ
التصولات المعتمدة من قبل الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس ، والهيئة التحقق من العيار
طبقاً للإجراءات القانونية اللازمة . وفي حالة المخالفة بحق للهيئة اتخاذ الإجراءات القانونية
اللازمة حيال ذلك .

والله الموفق...
الاسم : _____ التوقيع: _____
الخطم:



طلب تسجيل رمز تجاري

أقدم أنا / _____ مالك
(ورشة - معمل) / _____
العنوان / _____
ت : _____ فاكس: (_____)
بطلب تسجيل رمز تجاري الخاص بدمغ التصولات وهو / _____

وترون المرفقات المطلوبة :

- 1- كشف بالأجهزة والمعدات.
- 2- كشف بالمواد الكيميائية.
- 3- صورة مكبرة للرمز التجاري.

توقيع صاحب الطلب

التاريخ : / / 200 م

ملحق رقم (1-2)
قائمة بأسماء ورموز دمغ
المصوغات للورش المسجلة
لدى الهيئة

Republic of Yemen
Yemen Standardization,
Metrology
& Quality Control Organization



الجمهورية اليمنية
الهيئة اليمنية للمواصفات
والمقاييس وضبط الجودة
ماترة المقاييس والمصوغات
إدارة المصوغات

وثيقة تسجيل رمز دمغ المصوغات

تفيد الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة بأن:

الأخ/..... مالك ورشة/.....

عنوانها/..... مدينة/.....

محافظة/..... مديرية/.....

تقدم بطلب تسجيل رمزه التجاري وأستوفى كافة الشروط والإجراءات المطلوبة وعليه فإن

الهيئة توافق للمذكور باستخدام رمزه التجاري لدمغ المصوغات الخاصة به.

والله الموفق...

الرمز المتمد:

مدير عام الهيئة

(ولا تتحمل الهيئة أدنى مسئولية في حالة عدم مطابقة العيار للمصوغ من قبل الورشة)

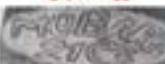
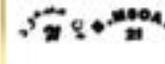
ملاحظات:

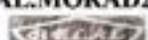
* لا يجوز استخدام هذه الوثيقة خارج النطاق القانوني للنظام لها.

* مدة هذه الوثيقة سنة من تاريخ إصدارها وتجدد دورياً وفقاً للتعليمات.

* أي كلف أو تعديل في هذه الوثيقة يلغى.

<p>يعسوب مسجل حسن العربي ورشة المطوب</p>  <p>أمانة العاصمة</p>	<p>ماهر عباس عمر العربي ورشة ماهر العربي</p> <p>mr★21K mr875</p> <p>أمانة العاصمة</p>	<p>عبد محمد نعمان الذهبي ورشة المطري</p> <p>MKTRI 21</p> <p>أمانة العاصمة</p>	<p>صالح محمد صالح شمالان معمل الشرق</p> <p>CNN 21K</p> <p>أمانة العاصمة</p>	<p>حسن حسين قاسم الخطا ورشة الخطا</p> <p>AH 21</p> <p>أمانة العاصمة</p>	<p>سالم عبدالله باعلي ورشة يمن جولد</p> <p>YGOld21K</p> <p>أمانة العاصمة</p>
<p>ذي بزن عبد الجليل العربي ورشة العربي</p> <p>AHRE 201 AHRE 204</p> <p>أمانة العاصمة</p>	<p>علي فارغ احمد الخطاسي ورشة بن فارغ</p> <p>BFARA21</p> <p>أمانة العاصمة</p>	<p>علي محمد عبدالله كدشة ورشة كدشة</p> <p>A.NE21</p> <p>أمانة العاصمة</p>	<p>شي مسعود العربي ورشة مسعود</p> <p>ALI+ M+21 A+ESSAM21</p> <p>أمانة العاصمة</p>	<p>عمر محمد صالح العربي ورشة أبو عمر</p>  <p>أمانة العاصمة</p>	<p>فتح سالم علي العربي ورشة فتح الرحمن</p> <p>M•N•N 21</p> <p>أمانة العاصمة</p>
<p>محمد عبدالله شرف العباسي ورشة أبو رعد</p> <p>ARMO 20000</p> <p>ABURAM21</p> <p>أمانة العاصمة</p>	<p>عبد العزيز حمود العربي ورشة وسيم</p>  <p>أمانة العاصمة</p>	<p>عبدالله محمد عوض العربي ورشة أبو عسان</p> <p>A.OMAR21</p> <p>أمانة العاصمة</p>	<p>عبد الوهاب أحمد محمد العفيف ورشة العفيف</p> <p>21C★</p> <p>أمانة العاصمة</p>	<p>محمد حمود المطري ورشة أبو منير</p> <p>A•MUNIR 21</p> <p>أمانة العاصمة</p>	<p>محمد أحمد سعيد العربي ورشة ياسا</p> <p>MASA21</p> <p>أمانة العاصمة</p>
<p>محمد حميد العربي ورشة أبو علاء</p>  <p>أمانة العاصمة</p>	<p>أبراهيم محمد غالب العربي ورشة النجج</p>  <p>أمانة العاصمة</p>	<p>يحيى يحيى محمد مجلي ورشة بن مشي</p> <p>BM21</p> <p>أمانة العاصمة</p>	<p>سليمان محمد سالم العربي ورشة أبو أحمد</p> <p>AHMED 21</p> <p>أمانة العاصمة</p>	<p>منير علي فايد الخطاسي ورشة اللجين</p>  <p>أمانة العاصمة</p>	<p>محمد احمد الشعري ورشة الشعري</p> <p>M.S.H21</p> <p>أمانة العاصمة</p>
<p>أمين أحمد عبده الشريف ورشة أبناء الشرف</p>  <p>أمانة العاصمة</p>	<p>النادم محمد منيل العربي ورشة أبو نجيب</p> <p>NBN21</p> <p>أمانة العاصمة</p>	<p>بشير محمد أحمد عبده ورشة البشير</p>  <p>أمانة العاصمة</p>	<p>جمال عبدالرحيم علوان العربي ورشة أبو ايمن</p> <p>JAMR21</p> <p>أمانة العاصمة</p>	<p>حمود علي حسن العربي ورشة حمود</p>  <p>أمانة العاصمة</p>	<p>محمد العري العربي ورشة أبو شوقي</p> <p>875</p> <p>A.SHRIF21</p> <p>أمانة العاصمة</p>
<p>ميود محمد احمد العبدلي ورشة العبدلي</p> <p>ABBUD21</p> <p>أمانة العاصمة</p>	<p>حمدي إبراهيم عبده العربي ورشة حمدي</p>  <p>أمانة العاصمة</p>	<p>عدنان محمد علي الشريف ورشة أبناء محمد</p>  <p>أمانة العاصمة</p>	<p>نواز عبدالرحمن عبدالله العربي نواز العربي</p> <p>F.A.B.M.21R</p> <p>أمانة العاصمة</p>	<p>عطاف محمد عطاف ورشة بن عطاف</p> <p>21 CT ATF21K AF21K</p>  <p>أمانة العاصمة</p>	<p>ماجد نصر فايد العربي ورشة الماجد</p>  <p>أمانة العاصمة</p>

جمال علي غالب العربي ورشة وريدة عدن  أمانة العاصمة	صلاح عبده صالح العربي ورشة أبو نسيب  أمانة العاصمة	عبد السلام داؤود مسعود العربي ورشة عبد السلام  أمانة العاصمة	ليصل محمد محمد الرضي ورشة المرطبي  أمانة العاصمة	ليصل هادي عبد الله الطليبي ورشة السليبي ALFIATH21 أمانة العاصمة	محمد سالم علي العربي ورشة صقر الطليح  أمانة العاصمة
مبارك احمد احمد رائد ورشة اليمامة ALYMANA 21 أمانة العاصمة	سالم ناجي سعيد عبده ورشة بن ناجي S-N-21 SN750 أمانة العاصمة	عبدالله محمد محمد الترن ورشة التبرر جولد  أمانة العاصمة	محمد فري طبل العربي ورشة الطليل  أمانة العاصمة	محمد إبراهيم قاسم العربي ورشة أبو علي N 21C  أمانة العاصمة	محمود أحمد زيد العربي ورشة أبو طه  أمانة العاصمة
مبارك محمد عبده العربي ورشة مبارك  أمانة العاصمة	داؤود عبدالله حسين العربي ورشة اسطنبول  أمانة العاصمة	احمد فري طبل العربي ورشة ابن الريف ابن الريف 21 أمانة العاصمة	أديب أمين احمد الوصافي ورشة أديب  أمانة العاصمة	كمال محمد علي العربي ورشة كمال M 21 أمانة العاصمة	زياد صادق عبد الوارث العباسي ورشة تركيا 21R  أمانة العاصمة
يوسف موسى حسن العربي ورشة يوسف A.A.S 21 أمانة العاصمة	نبيل محمد علي العربي ورشة نبيل  أمانة العاصمة	عماد صلاح عبدالله الظفاري ورشة الظفاري  أمانة العاصمة	محمد مسعود علي العربي ورشة بن مسعود  أمانة العاصمة	احمد عبدالرحمن عثمان الياباني ورشة الياباني A.S.D21 أمانة العاصمة	محمد سالم محمد الياباني ورشة الياباني  أمانة العاصمة
علي عبد العزيز علي الطوافي ورشة أزال ALZAL S001 S002 أمانة العاصمة	عبد العزيز عدنان عبده العربي ورشة العزيز  أمانة العاصمة	فخر الدين سلطان احمد محجد ورشة فخر الدين F.S.M21 أمانة العاصمة	نشان ليصل مسعود العربي ورشة بن ليصل  أمانة العاصمة	صلاح محمد ناصر الصيادي ورشة الصيادي ALDABH21 أمانة العاصمة	احمد سعيد بن سعيد عبد الله ورشة الجند ASS 21 أمانة العاصمة
سليم أحمد عوض العربي ورشة بن عوض  أمانة العاصمة	عبدالرحمن ليصل مسعود العربي ورشة عبدالرحمن ليصل AB21 أمانة العاصمة	محمد عبدالله فري العربي ورشة صفر SAKER21 أمانة العاصمة	عمار محسن علي الططوي ورشة الانتقاء جول  أمانة العاصمة	نوبيل عبده عبد الخالق الشماسي ورشة الشماسي TCH ☆ 21 أمانة العاصمة	محمد محمد طبل العربي ورشة الضنح A.K.H21 أمانة العاصمة

<p>رضا احمد الحاج عبده طوان ورشة رضا الحاج</p> <p>RidaA21</p> <p>تصير</p>	<p>مستور محمد عبدالله العربي ورشة مستور</p>  <p>أمانة العاصمة</p>	<p>محمد حمزة عبدالله كندة ورشة محمد حمزة</p>  <p>أمانة العاصمة</p>	<p>مراء محمد عوض العربي ورشة المراء</p> <p>AL.MORAD21</p>  <p>أمانة العاصمة</p>	<p>محمود محمد العربي ورشة للممود</p>  <p>أمانة العاصمة</p>	<p>نوبل محمد مبر العربي ورشة نوبل</p> <p>TGHR 21</p> <p>أمانة العاصمة</p>
<p>سلطان عبده محمد سمح ورشة سمح</p> <p>21K Z+S</p>  <p>تصير</p>	<p>ناصر عبده محمد الكبيسي ورشة ناصر الكبيسي</p> <p>MOH21</p> <p>تصير</p>	<p>منصور نعمان علي النجدي ورشة بن نعمان</p>  <p>تصير</p>	<p>محمد أحمد محمد الكبيسي ورشة الكبيسي</p> <p>HAKEME. 21K</p> <p>تصير</p>	<p>اجمل عبده غالب وأخوانه ورشة العربي</p> <p>ALARIFY 21</p> <p>تصير</p>	<p>ياسر سالم أحمد عوض ياسر العربي</p>  <p>تصير</p>
<p>سلطان عبده طوان ورشة أولاد الحاج</p> <p>S-ALHAG.21K</p> <p>تصير</p>	<p>اسلام ناسم علي العربي ورشة أبو طلال</p> <p>A-TLAL 21</p> <p>تصير</p>	<p>أحمد سعيد حزام ورشة عرب سات</p> <p>ARRSAT 21</p> <p>تصير</p>	<p>جمال سلمان محمد الأصفي ورشة جمال</p> <p>J21S</p> <p>تصير</p>	<p>محمد سلمان قائد العربي ورشة أولاد سلمان</p>  <p>تصير</p>	<p>محمود عمر إبراهيم العربي ورشة محمود عمر</p> <p>H-S-A 21</p> <p>تصير</p>
<p>سلام محمد صالح معمل سلام</p> <p>SLLAM21</p> <p>تصير</p>	<p>عدنان عبده إبراهيم العربي ورشة خليفة</p> <p>KHALIFA 21K</p> <p>تصير</p>	<p>بشير سالم هيدر العربي ورشة أبو بشار</p> <p>A-BASHAR21</p> <p>تصير</p>	<p>أحمد عبدالله سعد عبسان ورشة الحمدي</p> <p>MHMDY 21</p> <p>تصير</p>	<p>عبده فارح محمد عز الدين ورشة الكبودي</p> <p>B.M.W 21</p> <p>تصير</p>	<p>عبده حيدر سعد العربي ورشة أبو شادي</p> <p>A-SHADY 21</p> <p>تصير</p>
<p>عبد الوهاب سيف عبد الله الحصري ورشة الشارفة</p> <p>MS 21</p> <p>تصير</p>	<p>علي محمد أحمد السوائي ورشة السوائي</p>  <p>تصير</p>	<p>عمر جميل سيف المعصري ورشة عمر جميل</p> <p>O.G.A. 21</p> <p>تصير</p>	<p>علي محمد العلي ورشة العلي</p>  <p>ALOLA21</p> <p>تصير</p>	<p>شوقي حميد سلمان قائد ورشة شوقي حميد</p>  <p>تصير</p>	<p>ميداناح حميد سلمان قائد ورشة عبد الفتاح حميد</p>  <p>تصير</p>
<p>عبد الرقيب عبده صالح العربي ورشة الرقيب</p>  <p>تصير</p>	<p>عماد عبدالله محمد العربي عماد العربي</p> <p>EMAD21</p> <p>تصير</p>	<p>زيم احمد الصبر عبده عبدالله ورشة زيم المعصري</p> <p>Z.A.M.21</p> <p>تصير</p>	<p>عبد الجبار سيف عبد الله الحصري ورشة تاج سيا</p> <p>SABA21T</p> <p>تصير</p>	<p>عبد الرزاق محمد سعيد العربي ورشة عبد الرزاق العربي</p>  <p>تصير</p>	<p>عبده فليل حسن علي العاصمي ورشة وادي بند</p> <p>W.B21k</p> <p>تصير</p>

<p>إبراهيم حسن محمد المكي ورشة الفاروق</p> <p>AL-FAROK 21</p> <p>الحديدة</p>	<p>خالد صالح أحمد العبيسي ورشة وردة نبي جولد</p> <p>WD 21k</p> <p>عسكن</p>	<p>خالد سعيد هرام الذهباني ورشة خالد سعيد</p> <p>K-S-A-21</p> <p>تسكن</p>	<p>عبدالسلام سيف عبدالله الحصري ورشة السلام الرافية</p> <p>RAKIH21</p> <p>تسكن</p>	<p>خالد محمد فاضل الحريبي ورشة النورس</p> <p>WALiD21 AL-NORS21</p> <p>تسكن</p>	<p>عاطف عبدالله عوده الحصري ورشة الحريسي</p> <p>ALARASHE 21K</p> <p>تسكن</p>
<p>عبد الكريم علي العمري ورشة العمري</p> <p>AL. OMRE21</p> <p>الحديدة</p>	<p>يوسف أحمد محمد شبيه ورشة بن شبيه</p> <p>YOUSEF21</p> <p>الحديدة</p>	<p>محمد حسن محمد المكي ورشة المكي</p> <p>المليكي 21</p> <p>الحديدة</p>	<p>حسن إسماعيل الخرجي ورشة الخرجي</p> <p>KHJ875</p> <p>الحديدة</p>	<p>محمد عبد السلام عبد أحمد ورشة الحر</p> <p>AL-AS21 العز 18</p> <p>الحديدة</p>	<p>عبد الجبار حمود موسى ورشة عبد الجبار</p> <p>A-GABAR21</p> <p>الحديدة</p>
<p>علي عبده الزفير ورشة الزفير</p> <p>AZA 21</p> <p>إب</p>	<p>احمد جمال محمد الحصري ورشة الموجه</p> <p>AWON 21</p> <p>إب</p>	<p>ناصر سعيد هرام الذبيساني برج نبي</p> <p>b.d 21</p> <p>إب</p>	<p>عبد جليل عثمان الحصري ورشة عجيب</p> <p>Mogeeb 21</p> <p>إب</p>	<p>محمد سعيد محمد العروسي ورشة ممدوح</p> <p>M.S.M 21K</p> <p>إب</p>	<p>له محمد عبدالله محمد صالح ورشة عمان</p> <p>OMAN21</p> <p>إب</p>
<p>خليل أحمد عبد أبو الرجال ورشة جولد ستار</p> <p>G21</p> <p>إب</p>					<p>معاذ محمود عبدالواثق ورشة الشموخ</p> <p>الشموخ 21</p> <p>إب</p>





ملحق رقم (1-3)

التعاميم

“
**أخي بائع مصوغات
المعادن الثمينة**
عدم تعاملك مع موزعي
المصوغات غير المسجلين
لدى الهيئة يجنبك اتخاذ
الإجراءات القانونية .
”

“
أخي الصانع
التزامك بالتعليمات
الصادرة من الهيئة وفحص
المصوغات التي تنتجها قبل
توزيعها دليل على وعيك
وضمن توزيع مصوغات
مطابقة للعيارات القانونية
المعتمدة
”



تعميم رقم (1) لسنة 2004م

المحترمون

الأخوة / الصائفة

- إستناداً إلى قانون المواصفات والمقاييس وضبط الجودة رقم (18) لسنة 1999م وكذا قرار وزير الصناعة والتجارة - رئيس مجلس الإدارة رقم (1) لسنة 2003م بشأن الأحكام المتعلقة بتجارة المصوغات والمعادن الثمينة - فإن الهيئة تطلب إليكم الالتزام بالتعليمات المبينة أدناه :-
- 1- يجب على جميع ورش الصياغة تسجيل علاماتهم (الرمز) لدى الهيئة لاعتمادها، علماً بأن الهيئة ستقوم بإعداد دليل بأسماء الورش والرموز المعتمدة لديها، سيتم توزيعه على معملات بيع المصوغات حتى يتم التعامل مع الورش المسجلة والمعتمدة لدى الهيئة فقط .
 - 2- يجب أن لا يقل العيار القانوني لجميع أجزاء المصوغات المثلثة من عدة أجزاء متشعبة أو متشعبة ببعضها بما في ذلك المادة المتضمنة بالتمام عن العيار القانوني المصوغ .
 - 3- يجب أن تلخذ الورشة معياراً مستقلاً ومناسباً يتلائم مع طبيعة موازنة المهنة .
 - 4- يجب على صاحب الورشة تدوين المواصفات والمصوغات التي يعوزته وتفصيلها من حيث النوع والوزن والعيار والتصدر وغير ذلك من البيانات الضرورية في سجلات خاصة معدة لهذا الغرض .
 - 5- لا تجعل المصالح المتفاوتة القانونية عن الأمتاف التي تحمل شارة .
 - 6- إذا كانت المصوغات مكونة من جزء واحد كالأساور والخواتم فيجب أن لا تزيد أماكن التمام عن مكان واحد .
 - 7- لا يجوز تقديم المصوغات للتخصم مالم تكن مدعومة من قبل صانعها بالشارع الخاص به، مع العلم بأنه سيتم إتخاذ الإجراءات القانونية ضد كل من يخالف ذلك.
- نأمل التقدير والإلتزام لما فيه مصلحتكم وخدمة المصلحة العامة ...



تعميم رقم (2) لسنة 2004م

الأخوة / الصائفة وتجار المصوغات والمعادن الثمينة المحترمون

- إستناداً إلى قرار وزير الصناعة والتجارة - رئيس مجلس الإدارة رقم (1) لسنة 2003م بشأن الأحكام المتعلقة بتجارة المصوغات والمعادن الثمينة فإن الهيئة تطلب إليكم الإلتزام بالتعليمات المبينة أدناه :-
- 1- لا يجوز بيع المصوغات للشغولة أو عرضها أو حيازتها بقصد البيع مالم تكن مدعومة برخصة الورشة والمعتمدة من قبل الهيئة .
 - 2- يجب أن تتضمن قائمة البيع وبشكل مفصل وواضح المعلومات الآتية :-
(الوزن بالقرام وأجزائه - السند - العيار - التاريخ - سفر القرام - الأجرة بشكل واضح - والسعر الإجمالي).
 - 3- كل تاجر مصوغات مسؤولاً عما يوجد بمعلمة من أصناف وإذا تبين أنها غير مطابقة للعيار المرسوم به أو تحمل وسم مزور فعليه إثبات مصدرها والا يظهر هو مصدرها .
 - 4- يحظر على معملات بيع المصوغات والمعادن الثمينة العرض أو البيع أو الحيازة بقصد البيع ما يلي :-
 - أ- المساعد غير الذهبية،
 - ب- الجوهيرات التقليدية،
 - ج- الأمتاف المصنوعة من معادن غير الذهب وعظمية بالذهب،
 - هـ- المصوغات الذهبية غير المدعومة من قبل الورشة المنتجة لها،
 - و- يجب أن لا تظهر هي موازين بيع وشراء المصوغات والمعادن الثمينة الشروط التالية :-
 - أ- أن يكون الكيزان معتمداً كأداة قياس تستخدم لوزن المعادن الثمينة ومزوداً بشاشة عرض إلكترونية بطراز خطي.
 - ب- أن يكون ذا درجة دقة صياغة (3) الثانية (أي 0.00g)
- أتمنئ التجارب لما فيه المصالح العام ...



تعميم رقم (2) لسنة 2007م

الأخوة / مستوري المصوغات والعمان التمنية وسياكها المحترمون

إستناداً إلى قانون المواصفات والمقاييس وضبط الجودة رقم (11) لسنة 1999م وكذا قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (1) لسنة 2003م بشأن الأحكام المتعلقة بتجارة المصوغات والعمان التمنية ... فإن الهيئة تهاب بكم الإلتزام بالتعليمات المبينة أدناه:-

- 1- الإلتزام بعدم التصرف بالمصوغات المعروضة إلا بعد إبلاغكم بنتائج التحليل .
 - 2- في حالة ثبوت المخالفة للعيارد التفتوتية وفقاً لنتائج التحليل تتخذ الهيئة إجراءاتها بعد السماح لكم بتصدير أية كميات جديدة كالأجراء اأولي حتى يتم احضار الكمية المخالفة مع استكمال الإجراءات القانونية حال ذلك .
 - 3- الإبلاغ الفعلي للمركز شحوننا لمؤبد وصول وحالات الطوران إلى اليمن التي تحصل معها الشحنة من أي مصدر كان.
 - 4- ضرورة التاكّد من أن جميع المصوغات التي يتم إستيرادها مدموغة بشعار الورشة التي صاقتها بالإضافة إلى العيار وذلك متعاً لعدم اعادتها إلى بلد المنشأ بعد كسرها بسبب هذه المخالفة .
 - 5- ضرورة تزويد الهيئة بكافة الشعارات أو الرموز الخاصة بالورش التي تتعاملون معها للتحقق منها على المصوغات المستوردة .
 - 6- يتم احضار الكميات المخالفة بحسب نتائج الفحص والتحليل فور تلقيكم بلاغ بشأنها .
 - 7- لا تقبل نتيجة الفحص لدى جهة أخرى طرمة للهيئة .
- نأمل التقيد والإلتزام لما فيه مصلحةكم وخدمة الصلحة العامة ...



تعميم رقم (1) لسنة 2007م

الأخوة / الصافّة المحترمون

إستناداً إلى قانون المواصفات والمقاييس وضبط الجودة رقم (11) لسنة 1999م وكذا قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (1) لسنة 2003م بشأن الأحكام المتعلقة بتجارة المصوغات والعمان التمنية فإن الهيئة تهاب بكم الإلتزام بالتالي:

- 1- ضرورة إبلاغ الهيئة عند إنتاج أي كمية من المصوغات أو للشغولات لغرض أخذ عينات عشوائية منها لتحصنها والتأكد من العيار القانوني لها ومن إبلاغها بالشروط والتكليفات قبل توزيعها وتسويقها .
 - 2- ضرورة أن تكون كل كمية هي سجل خاص مدموغة فيه الوزن الكلي والعيار ونوع الشغولات بالإضافة إلى أسماء المصوغات التي تم توزيع الكمية إليها .
 - 3- عندما يتم إنتاج مصوغات يدخل في تشكيلها (سولس) فيجب أن تكون السولس من نفس العيار مع ضرورة فحصها قبل إشغالها للمصوغ لتتأكد من عيارها القانوني.
 - 4- إذا كانت المصوغات مكونة من جزء واحد كالأساور والخواتم فيجب أن لا تزيد أماكن التعمام عن مكان واحد .
 - 5- يجب أن لا يقل العيار القانوني بجميع أجزاء المصوغات المألفة من عدة أجزاء ملحمة أو متصلة ببعضها بما هي ذلك المادة الساعمة في التعمام عن العيار القانوني المصرح به للمصوغ.
- نأمل التقيد والإلتزام لما فيه مصلحةكم وخدمة الصلحة العامة ...



تعميم رقم (١) لسنة 2013م

الأخوة / مستوري ومصدري المعادن الثمينة المحترمون

إستناداً إلى قانون المواصفات والمقاييس وضبط الجودة رقم (١١) لسنة ١٩٩٩م وكذا قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (١) لسنة ٢٠٠٢م بشأن الأحكام المتعلقة بتجارة المصوغات والمعادن الثمينة. لهيئة الهيئة بصحح الأخوة/ مصدري ومستوري معادن المعادن الثمينة ومصوغاتها بضرورة الخضوع للتحقق تراخيص مزاولي الهيئة وذلك للأسباب التالية:

- ١- تنفيذ لقرارات والقرارات الصادرة.
- ٢- تنظيم عملية استيراد وتصدير معادن المعادن الثمينة.
- ٣- تحسين عملية الرقابة على المصوغات والمعادن الثمينة ومنع التلاعب بالمعايير القانونية.
- ٤- حماية للاقتصاد الوطني.

تأمل التظيد والإلتزام لما فيه مصلحةكم وخدمة المصلحة العامة ...
وتلقبوا بخالص التحية والتقدير ...



تعميم رقم (3) لسنة 2007م

الأخوة / مالكي محلات بيع المصوغات والمعادن الثمينة المحترمون

إستناداً إلى قانون المواصفات والمقاييس وضبط الجودة رقم (١١) لسنة ١٩٩٩م وكذا قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (١) لسنة ٢٠٠٢م بشأن الأحكام المتعلقة بتجارة المصوغات، وبما يضمن عدم الغش بأهل بها:

- ١- ضرورة التظيد بعدم التعامل في البيع والشراء من الورش الغير مسجلة وغير المرخصة من قبل الهيئة.
- ٢- ضرورة تحديد سعر جرام الذهب وعياره في القانون بالإضافة إلى إجراء التظيد.
- ٣- عند بيع المصوغات المرصعة بأحجار مفقودة يضمن وزن الحجر (القص) إذا مراد وزن عن الغرامين ويذكر ذلك في التظيد.
- ٤- ضرورة التعاون مع المفتشين للتأكد من قبل الهيئة وتسهيل مهمتهم لغرض التأكد من دقة شعار وعيار المصوغات وأخذ عينات عشوائية للتأكد من عيارها ولكم التحفظ من هوية الفشل وكذا التكاليف الرسمي من الهيئة.
- ٥- الاحتفاظ بمحضر سحب العينات وعرضه بعد ظهور نتائج التحصن لكي يتسنى لكم إستلام العينة والنتيجة.
- ٦- الإلتزام بتجديد التراخيص مزاولي الهيئة سنوياً ومن تاريخ الإلتزام.
- ٧- إبلاغ الهيئة عند التوقف عن الهيئة كتابياً خلال ستون يوماً من تاريخ إغلاق المحل لإتخاذ مايلزم من إجراءات فيما يتعلق بالتظيد.

تأمل التظيد والإلتزام لما فيه مصلحةكم وخدمة المصلحة العامة ...



تعميم رقم (١٢١) لسنة 2013م

الإخوة / محلات بيع المصنوعات الذهبية والفضية المحترمون

بعد التحية...

استناداً إلى قانون المواصفات والمقاييس وضبط الجودة رقم (18) لسنة 1٩٩٩م وكذا القرار رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠م، بشأن إنشاء الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (١) لسنة ٢٠٠٢م بشأن الأحكام المتعلقة بتجارة المصنوعات، وحرصاً منا على منع التلاعب بالعبوات القانونية للمصنوعات القانونية وحماية المستهلك والتاجر فإن الهيئة تطلب بكم الالتزام بما يلي:-

- ضرورة طلب قانون الشراء عند شراء أي مصنوعات.
- ضرورة طلب صورة البطاقة الشخصية /الهاتية/ جواز سفر أو أي بطاقة تعريفية وتوليدها.
- ضرورة التأكد من مصدر المصوغ والورشة المنتجة له.

ولتحملون المسؤولية الكاملة في حالة مخالفة ذلك.

تأمل التظير، والالتزام لما فيه مصلحةكم وخدمة الصلحة العامة ...



تعميم رقم (130) لسنة 2013م

الأخوة / معامل تحليل مصنوعات المعادن الثمينة المحترمون

استناداً إلى قانون المواصفات والمقاييس وضبط الجودة رقم (18) لسنة 1٩٩٩م وكذا القرار رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠م بشأن إنشاء الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة، والقرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٢م بشأن الأحكام المتعلقة بتجارة المصنوعات .

وتطبيقاً للإجراءات المنظمة للرقابة على الورش والمعامل المسجلة لدى الهيئة .

فإن الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة تطلب بكم الالتزام بالتعليمات التالية:

- 1- ضرورة توفير ميزان بحساسية (0.00001g) .
- 2- ضرورة معايرة الميزان دورياً .
- 3- التعاون مع مفشي الهيئة وأجراء المعنى للمعدات الاختبارية.
- 4- تجديد الترخيص بشكل دوري .

مع العلم بأن الهيئة ستقوم بتقييم نتائج المعينات الاختبارية وفي حالة ثبوت خوارق كبيرة سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية حيال ذلك.

تأمل التظير، والالتزام لما فيه مصلحةكم وخدمة الصلحة العامة ...



الرقم:
التاريخ: ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م

تعميم رقم (١٠١) لسنة 2013م

الإخوة / محلات بيع المصوغات للعثمين

بعد التوبة...

استناداً إلى قانون المواصفات والمقاييس وضبط الجودة رقم (44) لسنة 1999م، وكذا القرار رقم (27) لسنة 2000م، بشأن إنشاء الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (1) لسنة 2003م، بشأن الأحكام المتعلقة بتجارة المصوغات، وحرصاً منا على منع التلاعب بالمعزات القانونية للمصوغات القانونية وعباية المواطن والتاجر فإن الهيئة تطلب بكم الالتزام بما يلي :-

- عدم التعامل بالبيع والشراء للمصوغات المعادن الثمينة وسدائنها المستوردة أو المنتجة من قبل الورش السخية (لا مع الموزعين المستقلين والماسكين على بطاقة موزع صادرة من الهيئة).
- عدم إستلام أي مصوغات من الموزع (لا بعد إبراز البطاقة الصادرة من الهيئة مع حذوية إبراز الكمية بالقانون) لتعدد الكمية ومصدر المصوغ بالإضافة لتقرير فحص الجوار صادر من الهيئة.
- ملصق الهيئة بتغليف برامج نقاش دوري ومعايير ثلاثة المعايير ويتم سحب عينات للتفحص من الجوار وكذا من الرمز المدمج على المصوغات للتعرف على مصدرها ويتم طلب تقارير فحص لكل صنف، وتعلن النتيجة الكاملة في حالة مخالفة ذلك.

بالتباد والإلتزام بما يند عليه مصلحتكم والمصلحة العامة...

د. إبراهيم محمد علي الخليل
مدير عام الهيئة



تعميم رقم (134) لسنة 2013م

الإخوة / ورش الصانعة المسجلة لدى الهيئة المحترمون

بعد التوبة...

استناداً إلى قانون المواصفات والمقاييس وضبط الجودة رقم (٤٤) لسنة ١٩٩٩م وكذا القرار رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٠م، بشأن إنشاء الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (١) لسنة ٢٠٠٣م بشأن الأحكام المتعلقة بتجارة المصوغات، وحرصاً منا على ضبط التلاعبين الذين يقومون بتوزيع مصوغات مخالفة للعبوات القانونية وتحمل رموز مقلدة أو مزورة لرموز الورش المسجلة لدى الهيئة

وعليه فإننا نود إبلاغكم بضرورة مواءمة الهيئة بأسماء الموزعين لديهم ليتم إصدار بطاقتهم الخاصة بأسمائهم بحيث يعالج التعامل مع دولهم في التوزيع أي مصوغات لمخالفات بيع المصوغات.

تأمل التقدير والإلتزام لنا فيه مصلحتكم وخدمة الصلحة العامة ...





الجمهورية اليمنية
 Yemen Standardization, Metrology
 & Quality Control Organisation

الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس
 وقياس الجودة

المراجع: 30
 التاريخ: 1433/12/11 هـ

تصميم رقم 30 (نسخة 2018م)

الأوعية / أصصاب معلات وورث الصالحة

للمحرمون

قدوة من الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وطريقة الميزنة أحباب العباد ..

وصنفت إلى اثنين المقاييس رقم (30) لعام 1991م بشأن المقاييس وأجهزة الميزان والمقاييس والقياس والتقايير رقم 48 لعام 1999م بشأن المواصفات والمقاييس وطريق الجودة التي تود (إلزامهم) بأن الميزان هو أداة القياس القياسية لتفطيق القرائية المترولوجية القياسية من قبل الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وطريق الجودة وذلك من خلال تقايير مراجع أوزان سيالتي تتفق القير والمقاييس لتلك من دور مدة التصنيع المتضمن عليها من الميزان وهم الموزن للقطا المسموح به كما يتحدد المواصفات القياسية المتعمدة ويصحب مخصصة الميزان والتفطيق التي يجب عليهم الالتزام بها والتي:

- 1- استخدام موزين مخصصة للقياس أو الميزان الذي يستخدم من أجله.
- 2- يجب التعامل عند البيع والشراء بميزان فئة (0.01g).
- 3- عمل الصيانة لغير الميزان التوزن.
- 4- ضرورة الإخطار بالتكوير الخاص بالميزان والذي يتكون على طريقة المعايرة.
- 5- في حال تجاوز الميزان للخطا المسموح به بالمتعدد والمواصفات القياسية المتعمدة يجب التوام بمعايرته من قبل مقاييس الجودة.
- 6- وضع الميزان على سطح مستوي وبعده عن التيارات الهوائية والمصطفة على تقاييرها وبذلك في المكان الذي تم التفطيق والمعايرة منه.
- 7- وعدم تعريضه لارتفاع من مكان إلى آخر لأنه يقدد أجهته للميزان.
- 8- استعمل ميهة مقاييس الجودة لتقوم بعملية التفطيق والمعايرة.
- 9- تزج مخصص المعايرة هو المعطوفة التي م يعرفها كمتسائلة القياسية.
- 10- بعد إزادة المعايرة الميزان يجب اعتمادها بالمعايرة قبل استخدامها.
- 11- منع مقاييس الجودة من أداء مهامها ويعرفها كمتسائلة القياسية.
- 12- دفع أوزان التفطيق والمعايرة وفق التعمدة.
- 13- إخراج الهيئة في حالة التكد من صحة القرائات التي تم الحصول عليها من الميزان أو إخطار الميزان بجودة إيجراء التفطيق والمعايرة.
- 14- استعملون المعسالة القياسية في حالة معسالة القياسات القياسية أجاز.

بإشراف وإشرافاً يد مساعديكم والمهندسين ..



د. يحيى محمد علي الخليل
مدير عام المقاييس

الجمهورية اليمنية - صنعاء - شارع البروق - الجوه (مقرها الرئيسي) - هاتف: 00967-1-2236600-2236601 - فاكس: 00967-1-2236602-2236603 - بريد إلكتروني: ysq@yemen.gov.ye
 Republic of Yemen-Sana'a - Al-Brouq Street - Headquarters - Tel: (967) 1-2236600 & 2236601 - Fax: (967) 1-2236602 & 2236603 - E-mail: ysq@yemen.gov.ye



ملحق إرشادي خاص:

بورشة العمل عن دور الهيئة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بتجار المعادن الثمينة والاحجار الكريمة والتي نظمتها الهيئة بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب (2019/3/5 م)



مواد من القانون رقم (1) لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

الفصل الثاني: جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب

مادة (3): تجريم غسل الأموال :

أ) يعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال كل من يرتكب فعلاً أو يمتنع عن فعل ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو نقلها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو استثمارها، أو التلاعب في قيمتها أو في حركتها أو تحويلها، بقصد إخفاء أو تمويه مصدرها أو الطبيعة الحقيقية لها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو بملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها، وذلك متى كانت هذه الأموال متحصلة من جريمة من الجرائم التالية - سواء وقعت هذه الجريمة داخل الجمهورية أو خارجها ويجب أن يتحقق فيها العلم والإرادة ويمكن استخلاصهما من الأفعال الواقعية التي يقوم بها مرتكب الجريمة:

- 1- جرائم السرقة واختلاس الأموال العامة أو الاستيلاء عليها بوسائل احتيالية أو الرشوة وخيانة الأمانة المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات.
- 2- جرائم تزوير المحررات الرسمية والعرفية، وتزييف النقود الورقية والمعدنية وترويح عملة مزيفة أو غير متداولة، وتزييف الأختام والأسناد العامة وما في حكمها والجرائم الماسة بالاقتصاد الوطني.
- 3- جرائم الاستيلاء على أموال خاصة منصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات.
- 4- الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد.
- 5- جرائم التهريب الضريبي والتهريب الجمركي .
- 6- جرائم الاستيراد والاتجار بالأسلحة .
- 7- جرائم زراعة وتصنيع النباتات والمواد المخدرة والاتجار بها في الداخل أو تصديرها للخارج وكذا إدخال الخمر إلى البلاد من الخارج أو تصنيعها والاتجار بها وغير ذلك من الأنشطة المحرمة شرعاً كالبغاء والقمار.
- 8- العضوية في جماعة إجرامية منظمة.
- 9- الاستغلال الجنسي للأطفال والاتجار بالبشر.
- 10- الاتجار في الأشياء المتحصلة عن جرائم السرقة.
- 11- تهريب الأشخاص والمهاجرين.
- 12- تهريب الآثار والمخطوطات التاريخية.
- 13- تزييف العلامات التجارية والسلع والاتجار فيها.
- 14- الجرائم البيئية .

- 15- جرائم التحايل على الأسواق المالية والاتجار في أدوات السوق بناءً على معلومات غير معلنة.
16- الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة جرائم التقطع والاختطاف.
ب) كل من شرع أو حرض أو عاون على ارتكاب اي من الأفعال الواردة في الفقرة أ من هذه المادة.

مادة (4): تجريم تمويل الإرهاب: يعد مرتكباً لجريمة تمويل الإرهاب كل من:

- أ) يجمع أو يقدم أموالاً بشكل مباشر أو غير مباشر وبأي وسيلة كانت مع علمه بأنها ستستخدم كلياً أو جزئياً، في تمويل ارتكاب الأعمال التالية:
- 1- أي فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى بث الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم وتعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر أو إجبار حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل غير مشروع أو الامتناع عن أي عمل مشروع.
- 2- أي فعل يشكل جريمة تندرج في نطاق إحدى الاتفاقيات أو المعاهدات ذات الصلة والتي تكون الجمهورية قد صادقت أو انضمت إليها.
- 3- أي فعل يشكل جريمة منصوص عليها في قانون مكافحة جرائم الاختطاف والتقطع.
- ب) كل من شرع في ارتكاب أو شارك أو حرض أو عاون على ارتكاب أي من الأفعال الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة. ولا تعد من الجرائم المشمولة في هذه المادة حالات الكفاح بمختلف الوسائل ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان، وذلك من أجل التحرر وتقرير المصير وفقاً لمبادئ القوانين الدولية، ولا يعتبر من هذه الحالات كل فعل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية.

جهات الرقابة والإشراف: هي الجهات الآتية كل في نطاق اختصاصها:

- أ) الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.
ب) البنك المركزي اليمني.
ج) وزارة الصناعة والتجارة
د) وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات
هـ) الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني.
و) الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس
ز) وزارة العدل.

ح) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

ط) مصلحة الجمارك .

ي) أية جهة أخرى يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء باختصاصاتها كجهة رقابة أو إشراف على أي من أنشطة المؤسسات المالية أو غير المالية المشار إليها سابقاً بناء على اقتراح اللجنة .

مادة (21): تلتزم الجهات المختصة بالرقابة والإشراف بالآتي:

أ) بالتحقق من وفاء كل من الجهات المالية وغير المالية التي تخضع لإشرافها أو لرقابتها بالالتزامات المقررة بموجب أحكام هذا القانون .

ب) اعتماد التدابير اللازمة لتحديد معايير منضبطة تنظم ملكية وإدارة وتشغيل المؤسسات المالية .

ج) إخطار الوحدة بأية معلومات متعلقة بمعاملات يشتبه في أنها ذات صلة بغسل الأموال أو بتمويل الإرهاب .

د) إصدار التعليمات والإرشادات والتوصيات لمساعدة المؤسسات المالية وغير المالية على تطبيق أحكام هذا القانون بما في ذلك مؤشرات الاشتباه وفقاً للمعايير المعتمدة وطنياً ودولياً .

هـ) التعاون والتنسيق الفعال مع سائر السلطات المحلية والسلطات النظرية المختصة لتقديم المساعدة في إجراء التحريات وفي كافة مراحل التحقيق والمحاكمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

و) تعيين مختصين للوفاء بالمتطلبات المشمولة في هذا القانون .

المؤسسات غير المالية والمهنة المعيّنة: هي تلك التي تمارس أيّاً من الأنشطة أو العمليات التالية لصالح العملاء أو لحسابهم أيّاً كان شكلها القانوني وسواء كانت تتخذ شكل شركة أو منشأة فردية ويقصد بها ما يلي:

أ) سمسرة العقارات

ب) تجار المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة وكتاب وأمناء التوثيق .

ج) الذين يزاولون نشاط المحاماة أو المحاسبة من خلال مكاتب خاصة .

د) خدمات تأسيس الشركات والأنشطة الملحقة بها .

هـ) الأنشطة الأخرى التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح اللجنة .

العقوبات على المفروض على المؤسسات المالية وغير المالية والمهنة المعنية التي تمتنع عن القيام بواجباتها وتنفيذ التزاماتها التي قررها القانون واللائحة التنفيذية.

1- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بالغرامة التي لا تزيد على عشرة ملايين ريال كل من يخالف احكام المواد (6-13-15-17 فقرة «ج» -17 مكرر فقرة «ج» 18-20-23-25)

الجهة ونوع المخالفة	مقدار العقوبة
كل مؤسسة مالية تتعامل مع مؤسسة مالية نظيرة تتعامل مع مؤسسة محضرة عالميا مادة (6)	الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بالغرامة التي لا تزيد على عشرة ملايين ريال
كل مؤسسة مالية او غير مالية لا تقوم بالإبلاغ عن حالات الاشتباه في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب لوحدة جمع المعلومات المالية مادة (13)	
كل شخص يباشر عمل في المؤسسات المالية وغير المالية يقوم بالإفصاح بطريق مباشر أو غير مباشر أو بأية وسيلة كانت للعميل او المستفيد او لغير السلطات والجهات المختصة بتطبيق أحكام القانون عن أي إجراء من إجراءات الإخطار او التحري أو الفحص التي تتخذ في شأن العمليات المشتبه في انها تتعلق بجريمة غسل الأموال أو تمويل الارهاب مادة (15)	
كل شخص لا يقوم بالإفصاح - عند الطلب - لسلطات الجمارك عن المبالغ المالية او اية اداة قابلة للتداول وعن المعادن الثمينة والاحجار الكريمة اذا كان مقدارها او قيمتها تتجاوز الحد المسموح وهو مبلغ ثلاثة مليون ريال او ما يعادلها بالعملات الاخرى مادة (23)	
عدم قيام المؤسسات المالية وغير المالية بوضع النظم الكفيلة بتطبيق احكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب (السياسات الداخلية - الاجراءات ونظم المراقبة - الالتزام - التدريب - تعيين مسئول الأمتثال) مادة (18)	
كل مؤسسة او شركة او شخص تقوم بمزاولة أي نشاط من أنشطة المؤسسات المالية او غير المالية دون الحصول على ترخيص من الجهات المختصة	

المصدر: ورقة عمل مقدمة من القاضي / رشيد المنيفي - عضو اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب - مستشار وزير العدل.

2- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة التي لا تزيد على خمسة مليون ريال على كل من يخالف أحكام المادتين (12-31 فقرة «ج»).

الجهة ونوع المخالفة	مقدار العقوبة
<p>عدم احتفاظ المؤسسات المالية وغير المالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • بالسجلات والبيانات والمستندات المتعلقة بهوية العميل والمستفيد الحقيقي لمدة خمس سنوات على الأقل. • بالسجلات والبيانات والمعلومات والتقارير المكتوبة التي تم الحصول عليها وفقاً لأحكام القانون لمدة خمس سنوات على الأقل . • أية سجلات او بيانات أخرى يتعين الإحتفاظ بها وفقاً لأحكام القانون مادة (12) 	<p>الحبس مدة لا تزيد على سنتين أو الغرامة التي لا تزيد على خمسة مليون ريال</p>
<p>عدم قيام المؤسسات المالية وغير المالية بموافاة وحدة جمع المعلومات المالية بأية معلومات إضافية قد تطلبها خلال فترة أسبوع من تاريخ طلبها ، مالم تحدد مدة اخرى مادة (31 فقرة «ج»)</p>	

ج- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة او الغرامة التي لا تزيد على مليون ريال كل من يخالف أحكام المواد (7-8-9-10-11) من هذا القانون.

الجهة ونوع المخالفة	مقدار العقوبة
<p>المؤسسات المالية وغير المالية التي لا تقوم ببذل العناية الواجبة في التعرف على هوية العملاء والمستفيدين الحقيقيين م (7)</p>	<p>الحبس مدة لا تزيد على سنة او الغرامة التي لا تزيد على مليون ريال</p>
<p>عدم وضع السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطبيقها على العملاء الجدد وإبلاغ موظفيها بها وتدريبهم عليها والتأكد من تطبيقها .</p>	

ملحق رقم (1-2)
اوراق العمل



ورشة عمل حول دور الهيئة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمهام والمسئوليات المناطة بالعاملين بقطاع مصوغات المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

ورقة عمل عن: دور الهيئة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
إعداد / م. عبد الرحمن عفيف الحبي - مدير عام دائرة المقاييس والمصوغات

مقدمة:

تعتبر الهيئة اليمينية للمواصفات والمقاييس الجهة المعنية بالرقابة على قطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (تجارة - صياغة - استيراد - وتصدير) وفقاً للقانون رقم (44) لسنة 1999م بشأن المواصفات والمقاييس وضبط الجودة وإلى قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (13) لسنة 2014م بشأن الأحكام المتعلقة بالرقابة على المصوغات والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

الدور الرقابي الذي تقوم به الهيئة في مجال المعادن الثمينة والأحجار الكريمة:

أولاً: إجراءات منح تراخيص مزاوله مهنة:

- 1- محلات بيع مصوغات المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.
- 2- ورش صياغة المعادن الثمينة .
- 3- مكاتب استيراد وتصدير مصوغات المعادن الثمينة وسبائكها.

ثانياً: إجراء الرقابة على عيارات مصوغات المعادن الثمينة وسبائكها والأحجار الكريمة من خلال:

(أ) سحب عينات من مصوغات المعادن الثمينة وسبائكها.

- 1- المعروضة في محلات البيع في امانة العاصمة وفروع الهيئة بالمحافظات.
 - 2- المنتجة في ورش الصياغة المسجلة لدى الهيئة.
 - 3- المستوردة عبر المنافذ الجمركية .
 - 4- سبائك المعادن الثمينة أو مصوغاتها المعدة لغرض التصدير أو إعادة التصدير وإصدار تقارير فحص ومذكرة تصدير للمنافذ الجمركية.
- (ب) اتخاذ الإجراءات القانونية حيال المخالفين.

المرجعية القانونية لدور الهيئة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب :

1- تعتبر الهيئة إحدى الجهات الرقابية والإشراقية وفقاً للمادة (2) من القانون رقم (1) لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

جهات الرقابة والإشراف هي الجهات الآتية كل في نطاق اختصاصها:

أ) الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

ب) البنك المركزي اليمني.

ج) وزارة الصناعة والتجارة.

د) وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

هـ) الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني.

و) الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس.

ز) وزارة العدل.

ح) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

ط) مصلحة الجمارك.

ي) أية جهة أخرى يصدر قرار من رئيس مجلس الوزراء باختصاصاتها كجهة رقابة أو إشراف على أي من أنشطة المؤسسات المالية أو غير المالية المشار إليها سابقاً بناءً على اقتراح اللجنة.

2- تحدد المادة (21) من القانون رقم (1) لسنة 2010م:

التزامات الجهات المختصة بالرقابة والإشراف:

أ) التحقق من وفاء كل من الجهات المالية وغير المالية التي تخضع لإشرافها أو لرقابتها بالالتزامات المقررة بموجب أحكام هذا القانون.

ب) اعتماد التدابير اللازمة لتحديد معايير منضبطة تنظم ملكية وإدارة وتشغيل المؤسسات المالية.

ج) إخطار الوحدة بأية معلومات متعلقة بمعاملات يشتبه في أنها ذات صلة بغسل الأموال أو بتمويل الإرهاب.

د) إصدار التعليمات والإرشادات والتوصيات لمساعدة المؤسسات المالية وغير المالية على تطبيق أحكام هذا القانون بما في ذلك مؤشرات الاشتباه وفقاً للمعايير المعتمدة وطنياً ودولياً.

هـ) التعاون والتنسيق الفعال مع سائر السلطات المحلية والسلطات النظرية المختصة لتقديم المساعدة في إجراء

التحريات وفي كافة مراحل التحقيق والمحاكمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

و) تعيين مختصين للوفاء بالمتطلبات المشمولة في هذا القانون.

إجراءات الهيئة في تنفيذ القانون رقم (1) لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية:

أولاً: التوعية:

1- إقامة ورشة عمل لتوعية العاملين في قطاع المعادن الثمينة والاحجار الكريمة بالقانون رقم (1) لسنة 2010 بشأن مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب ودور الهيئة في تنفيذ القانون والمهام والمسئوليات المناطة بقطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بمشاركة ممثلين من الجهات الاشرافية والرقابية ممثلين من قطاع المعادن الثمينة والاحجار الكريمة.

2- الدليل:

إعداد دليل بورش الصاغة المسجلة لدى الهيئة للعام 2019 يتضمن ملحق خاص بتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

3- التعامل:

• تعميم مدير عام الهيئة رقم (66) والذي يحدد واجبات تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ونماذج التحقق من هوية المستفيد الحقيقي سوى كان شخصا طبيعيا او اعتباريا او منظمة غير قابلة للربح.
• تعميم مدير عام الهيئة رقم (32) والذي يحدد ضرورة موافاة الهيئة بمسئولي الامتثال لدى العاملين في قطاع المعادن الثمينة والاحجار الكريمة والذي تقع عليهم مسؤولية التحقق من تطبيق القانون واللائحة التنفيذية والتعليمات والتعاميم المتعلقة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وكذا عمل الاخطارات بالعمليات التي يشتبه بها.

ثانياً: البدء بالتنفيذ:

1- توزيع التعامل المتعلقة بالمهام والمسئوليات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
2- متابعة مسئول الامتثال لدى قطاع المعادن الثمينة من حيث ضرورة إنشاء نظام للرقابة الداخلية لكافة العمليات.
3- تقوم الهيئة بإعداد قائمة بمسئولي الامتثال وتسليم القائمة لوحدة جمع المعلومات.
4- إصدار قرار مدير عام الهيئة بتعيين مسئول مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب بالهيئة وضباط الاتصال في فروع الهيئة بالمحافظات.

- **مسئوليات مسئول مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وضباط الاتصال بفروع الهيئة بالمحافظات:**
- التحقق من استيفاء طالبي التراخيص لكافة الاشتراطات الخاصة بترخيص مزاوله المهنة.
- يقوم مسئول الالتزام بديوان عام الهيئة بمتابعة ضباط الاتصال بالهيئة وفروعها بالمحافظات للتأكد من متابعتهم لمسئولي الامتثال العاملين بقطاع قطاع المعادن الثمينة والاحجار الكريمة والتحقق من تنفيذ المهام المناطة بهم.
- موافاة الوحدة باي تحديث لبيانات مسئولي الامتثال لدى قطاع المعادن الثمينة والاحجار الكريمة.

التوصيات والمقترحات:

- 1- ضرورة التعاون والتنسيق والتعامل بشفافية بين جميع الجهات المعنية بتنفيذ القانون سوى جهات الرقابة والاشراف او الجهات الخاضعة للرقابة.
- 2- ضرورة تفعيل دور جمعية الصاغة اليمنيين حتى تكون حلقة الوصل بين الجهات الرقابية والإشرافية والعاملين في قطاع المعادن الثمينة.
- 3- ضرورة التنسيق لعقد دورة تدريبية لمسئولي الامتثال العاملين في قطاع المعادن الثمينة والاحجار الكريمة على:
 - اعداد النماذج الخاصة بالسجلات.
 - التحقق من المستفيد الحقيقي.
 - كيفية التعرف على العمليات التي يشتبه بها.
 - اعداد الاخطارات.
 - التدقيق على النظام الداخلي ومراجعة العمليات..... الخ

ورقة عمل عن: غسل الاموال وتمويل الإرهاب من خلال التجارة في الذهب والاحجار الكريمة إعداد / وديع محمد الساده - رئيس وحدة جمع المعلومات المالي - البنك المركزي اليمني

ماهو غسل الأموال ؟

- إخفاء مصدر الأموال غير المشروعة بوسائل مشروعة وإظهارها وكأنها متأتية من أعمال مشروعة.**
- يعد مرتكباً لجريمة غسل الأموال كل من يأتي فعلاً من الأفعال الآتية سواء وقع الفعل داخل أو خارج الجمهورية:
- تحويل أو نقل أموال من قبل أي شخص يعلم أو كان ينبغي أن يعلم بأنها عائدات أو متحصلات إجرامية بغرض أخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الأموال، أو قصد مساعدة أي شخص ضالع في ارتكاب الجريمة الأصلية التي نتجت منه، على الإفلات من العواقب القانونية لأفعاله.
 - أخفاء أو تمويه الطبيعة الحقيقية للأموال أو مصدرها أو مكانها أو كيفية التصرف فيها أو حركتها أو ملكيتها أو الحقوق المتعلقة بها من قبل شخص يعلم أو كان ينبغي أن يعلم بأنها عائدات أو متحصلات إجرامية.
 - اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال من قبل أي شخص يعلم أو كان ينبغي أن يعلم وقت تسلمها بأنها عائدات أو متحصلات إجرامية.
- ويمكن استخلاص العلم المشار إليه من الظروف الواقعية الموضوعية.
كل من شرع أو شارك أو حرض أو أمر أو تواطأ أو تأمر أو قدم مشورة.

المتحصلات الإجرامية (عائدات الجرائم الاصلية) :

- المشاركة في جماعة إجرامية منظمة.
- الإرهاب بما في ذلك تمويل الإرهاب.
- الرق والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين.
- الاستغلال الجنسي بما في ذلك الاستغلال الجنسي للأطفال.
- زراعة وتصنيع المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والاتجار غير المشروع فيها.
- الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر.
- الاتجار بالسلع المسروقة والاتجار غير المشروع بالسلع الأخرى.
- النصب والاحتيال والغش.
- التزوير والتزييف بما فيها تزوير المحررات الرسمية والعرفية، وتزييف العملات وترويج عملة مزيفة أو غير متداولة، وتزييف البضائع والقرصنة عليها وتزييف الأختام والعلامات الرسمية والأسناد العامة وما في حكمها وتزييف العلامات التجارية.
- جرائم البيئة.

- القتل وإحداث جروح جسدية جسيمة.
- خطف وأخذ واحتجاز الرهائن وتقييد حرياتهم.
- السطو والسرقة والاستيلاء على أموال عامة أو خاصة.
- الفساد والرشوة.
- التهريب بما فيها التهريب الجمركي والتهريب الضريبي وتهريب الآثار والمخطوطات التاريخية.
- الجرائم الضريبية.
- الابتزاز.
- القرصنة.
- التحايل والتستر التجاري والتلاعب بالأسواق بما في ذلك الأسواق المالية والاتجار في أدواتها من قبل المطلعين بناءً على معلومات غير معلنة.
- الجرائم الماسة بالاقتصاد الوطني المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات.
- كافة الجرائم التي لم يرد ذكرها أعلاه والمعاقب عليها بمقتضى أحكام القوانين النافذة.

كيف يستخدم الذهب في غسل الأموال؟

- 1- تقديم رشوة الى مسؤول حكومي عن طريق إعطاء زوجته ذهب ومصوغات.
- 2- قيام مسؤول حكومي او افراد اسرته بشراء ذهب بمبالغ كبيرة من عائدات الفساد.
- 3- دفع قيمة شحنة مخدرات مصوغات ذهبية مستعملة (خردة).
- 4- تهريب أموال ناتجة عن جرائم عبر تصدير مصوغات ذهبية مستعملة (خردة).
- 5- استيراد مصوغات ذهبية مستعملة (خردة) بفواتير مزورة وبقيمة متدنية ليست حقيقية ليعاد صياغتها وبيعها بالأسعار الحقيقية المرتفعة (تهرب جمركي).
- 6- تعدين الذهب وقولبته في اشكال مسامير وبكرات احزمة وغيرها مطلية بالون مخالف للذهب وتصديرها على انها بضائع معدنية او خردة (تهريب اموال).
- 7- شراء او بيع مصوغات ذهبية مسروقة.
- 8- استبدال أموال نقدية بسبائك ذهبية بكميات كبيرة. المجرمون يلجؤون الى تجار الذهب لتهريب الذهب
- 9- يتم دفع أموال نقدية أتت من مصادر غير مشروعة قيمة سبائك ذهبية يتم استلامها في الخارج.
- 10- شركات ومحللات الصرافة وتحويل الأموال تستخدم الذهب كعملة ثانوية لتسوية الاستحقاقات او الأرصدة المعقدة وللتهرب من التزاماتها القانونية في مجال الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة.

- 11- ارتبطت تجارة المخدرات والجريمة المنظمة بالذهب.
- 12- يتم إخفاء الأموال غير المشروعة عن طريق شراء الذهب ومن ثم صهرة وتحويله الى هدايا رمزية وتذكارية وتغيير لونه.
- 13- تصدير ذهب مستعمل خردة بكميات كبيرة الى الخارج بغرض إعادة صياغته بشكل مصوغات ذهبية وعند اعادته يعود بكميات اقل بكثير والفارق تهريب أموال غير مشروعة.
- 14- المجرمون يلجئون إلى تجارة الذهب لتهرب الذهب الناتج عن الأموال الغير مشروعة ليبعدوا انفسهم عن عمليات تحويل الأموال عبر القنوات الرسمية.
- 15- يقوم المجرمون بشراء سبائك ذهبية من أموال غير مشروعة ويبقون السبائك لدى تاجر الذهب مقابل الحصول على شهادة بالملكية ويقوم المجرمون بتداول هذه الشهادات.
- 16- يقوم المجرم ببيع الذهب ويطلب من التاجر تحويل القيمة الى طرف ثالث.
- 17- يستورد تاجر الذهب مصوغات ذهبية من الخارج ويُطلب منه تسليم القيمة لشخص محلي.
- 18- دفع مبالغ مالية لشراء ذهب وتسليم الذهب لطرف ثالث فدية رهينة.
- 19- شراء الذهب المسروق من عصابات الجريمة المنظمة بصورة مستمرة.
- 20- بيع سبائك ذهبية لتجار الأسلحة. قيام شركة غير مرخصة بشراء كميات من الذهب المختلف الاشكال والانواع بمزعم الاستثمار في الذهب.
- 22- قيام تجار الذهب المجرمين بإعطاء اوصاف وعناوين زبائنهم الذين يشترون مصوغات ذهبية غالية الثمن ليتم سرقتها منهم وإعادة صياغتها مرة أخرى.
- 23- ارسال أموال من قبل مجرمين الى دولة خارجية بغرض شراء مصوغات مستعملة ويتم شراء مصوغات ذهبية بسعر اقل لتهرب الأموال اليها وخصوصا في الدول القريبة من الدول التي تنتج المخدرات.
- 24- يتم تهريب كميات كبيرة من الذهب عبر المضيفات الجويات بصورة متكررة.
- 25- قيام المجرمون بمشاركة تجار الذهب في راس المال للمتاجرة في الذهب باسم تجار الذهب المعروفين وطلبهم عدم اظهار هذه الشراكة.
- 26- يقوم المجرمون عبر شركات مرخصة بالتجارة بالذهب بتصدير مصوغات نحاسية مطلية بالذهب على انها مصوغات ذهبية مستعملة خردة لإعادة بدلها مصوغات حقيقية ذهبية.

ما هو تمويل الإرهاب؟

يُعد مرتكباً لجريمة تمويل الإرهاب كل من:

أ- يجمع أو يقدم أموالاً أو يؤمّن الحصول عليها أو ينقلها عمداً وبرايدته بأي وسيلة كانت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وسواءً كانت من مصادر مشروعة أو غير مشروعة بنية استخدامها أو مع علمه بأنها ستقدم لمنظمة إرهابية

أو هيئة أو جمعية إرهابية أو لإرهابي أو لفعل إرهابي، ويمكن استنتاج العلم من الظروف الواقعية الموضوعية، وتبقى المسؤولية الجنائية قائمة سواءً استخدمت هذه الأموال كلياً أو جزئياً أو لم تستخدم وسواءً وقعت هذه الأفعال داخل الجمهورية أو خارجها.

ب- يشرع أو يشارك أو يحرض أو يأمر أو يتواطأ أو يتآمر أو يقدم مشورة أو يساعد على ارتكاب أي من الأفعال الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة

كيف يستخدم الذهب في تمويل الإرهاب؟

- 1- قيام شركات مجهولة أو أفراد غير معنيين بتجارة الذهب بشراء كميات كبيرة من الذهب المستعمل من تجار الذهب لإرساله إلى مناطق أخرى لبيعة وتمويل العمليات الإرهابية أو الأعمال اللوجستية للأعمال الإرهابية.
- 2- قيام أفراد غير معنيين بتجارة الذهب ببيع كميات كبيرة من الذهب المستعمل واخذ قيمته نقداً لتمويل الأنشطة الإرهابية.
- 3- قيام أفراد غير معنيين بتجارة الذهب بإنشاء شركات ومحللات للمتاجرة في الذهب وإنشاء معامل لصياغة الذهب لتداول المصوغات وتحويل قيمتها نقداً للجماعات الإرهابية.
- 4- قيام الجماعات الإرهابية في المناطق التي يستولون فيها على أموال عن طريق الإرهاب بشراء كميات كبيرة من الذهب المستعمل والجديد لإخفاء تلك الأموال وإخراجها من منطقة الاعتداء الإرهابي.

لماذا يستخدم الذهب في غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

- التدفق الفعلي لكميات كبيرة والذي يأتي من الإنتاج من المناجم ويغطي ثلثي الكمية التي تدخل سنوياً إلى الأسواق، وكميات الذهب التي يتم إعادة تدويرها وتشكل الثلث.
- انتقال كميات كبيرة من الذهب المسروق.
- وسائل الغش في التصريح عن نوعية الذهب موضوع عمليات نقل الملكية.
- التسهيلات التي توفرها بعض الدول لتجارة الذهب لاعتقادها بأهميتها في خدمة الاقتصاد الوطني، فهي تشجع يمنح المجرمين وسيلة لتحويل الأموال النقدية غير المشروعة إلى أصول قابلة للتحويل والاستبدال.
- مواصفات الذهب التي تجذب المنظمات الإجرامية لاستخدامه كوسيلة لانتقال القيم.
- أسواق الذهب هدف للأنشطة الإجرامية لأنها مربحة جداً.
- طبيعة وحجم السوق المعتمدة كلياً على النقد كطريقة للتبادل.
- إخفاء هوية الممتلكين للذهب والذي تجعل تتبع الأموال صعب جداً.
- قاعدة الكاش مقابل الذهب.
- الذين يبيعون الذهب المستعمل لا يوجد ما يضطرهم لأثبات مصادر حصولهم عليه.

- معظم تجار الذهب يقبلون التعامل به حتى لو شكوا ان مصدره غسل أموال.
- بذلسهولة انتقال الذهب من مكان الى اخر .
- الذهب له قيمة ذاتية عالية في صورة مضغوطة نسبياً ويختزل القيمة بداخله مهما كان شكلة ويمكن تحويله الى عدة اشكال تخفي معاملة ثم يعود كما كان وهذا ما يميزه عن الماس والاحجار الكريمة.
- يسهل استخدام الفواتير المزورة لإثبات مصادر غير حقيقية لامتلاكه.
- الذهب مقبول محليا وعالميا لإجراء تسويات مالية.
- ك او تتغاضى عن الكثير من العمليات المشبوهة.

النظام المالي العالمي

نشأة النظام المالي العالمي.

- المنظمات الدولية.
- التجارة الدولية.
- انتقال الأموال عالميا.
- البنوك المراسلة.
- شركات تحويل الأموال الدولية.

مجموعة العمل المالي FATF

- نشأة المجموعة 1989.
- التوصيات الأربعين 1990.
- التقييم المتبادل.
- مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا MENAFATF
- العقوبات الدولية.
- العقوبات المالية المستهدفة.

نماذج من التوصيات الاربعين

يجب ان يطلب من تجار المعادن النفيسة وتجار الأحجار الكريمة عند إبرامهم أي عمليات تجارية نقدية مع عميل بمبلغ يساوي أو يتجاوز الحد المعين المطبق اتخاذ متطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء والاحتفاظ بالسجلات الواردة في التوصيات العاشرة والحادية عشرة والثانية عشرة والخامسة عشرة والسابعة عشرة. يجب أن يُطلب من تجار المعادن النفيسة وتجار الأحجار الكريمة الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة عند إبرامهم أية عملية تجارية نقدية مع عميل بمبلغ يساوي أو يزيد على الحد المعين المطبق.

ما المقصود بتجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة؟

- 1- الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يمارسون أنشطة تجارة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة "الصاغة وتجار الذهب".
- 2- شركات ومحللات بيع وشراء الذهب للجُمهور بالتجزئة.
- 3- المشتريين والوسطاء المتوسطين.
- 4- مصنعي المجوهرات الذين يستخدمون المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.
- 5- الذين يتعاملون في قاطعات وتقطيع الأحجار الكريمة ومصافي المعادن النفيسة.
- 6- الذين ينتجون المعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة في عمليات التعدين.
- 7- الذين يعملون في تجارة الماس والأحجار الكريمة.
- 8- الذين يتعاملون في الفضة والبلاطين والمعادن الثمينة الأخرى.
- 9- مصانع ومعامل الذهب الخام والخردة والسبائك.

أدوات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب:

- التعرف على العملاء والمستفيدين الحقيقيين (العناية الواجبة بالعملاء).
- مراقبة الحسابات المصرفية.
- مراقبة الحوالات.
- الإبلاغ عن العمليات المشبوهة.
- وحدة جمع المعلومات المالية.
- انتهاء السرية المصرفية.
- تجميد أموال الإرهابيين.
- قوائم الحظر العالمية.

- تنظيم شئون المنظمات التي لا تبغي الربح .
- تنظيم النقل المادي للأموال .
- مكافحة الشركات والمؤسسات والمنظمات الوهمية .
- التعرف على العملاء .
- مقارنة العمليات بالبيانات .
- الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة .
- تدريب الموظفين .
- تقييم المخاطر وتصنيف العملاء والمناطق الجغرافية .
- مراقبة العمليات الكبيرة .
- ضوابط داخلية .

واجبات تجار المعادن الثمينة والاحجار الكريمة :

- تسمية أحد موظفيهم المؤهلين ليكون مسئول امتثال لديها يتولى مهمة إخطار الوحدة عن أي عملية يشتبه بأنها مرتبطة بغسل أموال أو تمويل إرهاب , وتزويد الوحدة بالوزارة باسم هذا الشخص وبياناته بالكامل .
- عدم التعامل أو الدخول في علاقات عمل مع أشخاص مجهولي الهوية أو بأسماء صورية أو وهمية .
- اتخاذ إجراءات العناية الواجبة بشأن العملاء الحاليين والعملاء الجدد .
- في حالة عدم قدرة تجار المعادن الثمينة والاحجار الكريمة على استيفاء إجراءات العناية الواجبة بشأن العملاء يجب عدم الدخول في أي تعاملات أو تنفيذ أية عمليات لصالح العملاء .
- يجب التأكد من أن العميل غير مدرج ضمن القوائم التي تعممها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجهات المختصة وذلك قبل الدخول في علاقة مستمرة معه كما يجب عدم تنفيذ أية عملية عابرة لعميل مدرج ضمن تلك القوائم .
- اتخاذ إجراءات العناية الواجبة بأنفسهم ولا يجوز لهم أن يعتمدوا على طرف ثالث في استيفاء هذه الإجراءات .
- تحديث بيانات التعرف على هوية العميل كل خمس سنوات أو عند ظهور أسباب تدعو إلى ذلك أو عند توفر الشك لديهم في صحة أو دقة البيانات والمعلومات التي تحصل عليها مسبقاً أو إذا قدروا ارتفاع درجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالنسبة لعميل بعينه أو فئة من العملاء .
- المراقبة بشكل مستمر لعلاقتهم مع العملاء حتى يتعرفوا على نمط تعاملاتهم واكتشاف أي معاملات غير متفقة مع هذا النمط أو مع طبيعة نشاط العملاء .

- الاحتفاظ بالسجلات والمستندات والوثائق المتعلقة بالعمليات التي يقومون بها لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ إنها التعامل مع العميل أو إنجاز العملية.
- التعرف على هوية المستفيد الحقيقي بالاطلاع على بيانات ومعلومات يتم الحصول عليها من وثائق وبيانات رسمية وبحيث تتولد لديهم قناعة بأنه على علم بهوية المستفيد الحقيقي.
- يلتزم مسئول الامتثال بإخطار الوحدة فوراً عن العمليات المشتبه بأنها مرتبطة بغسل أموال أو تمويل إرهاب وذلك استناداً لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب, وعليه التعاون مع الوحدة وتزويدها بالبيانات والوثائق والمعلومات المتوفرة لديه وتسهيل إطلاع الوحدة عليها في حال طلبها.

الإخطار عن العمليات المشبوهة:

- يجب على المؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية والمهنة المعينة التي تشتبه أو تتوفر لديها أسباب معقولة للاشتباه في أن أموالاً أو ممتلكات لها صلة أو ارتباط بغسل أموال أو أنها تشكل عائدات للجرائم الأصلية الواردة في المادة (3) من القانون أو أن لها صلة أو ارتباط بالإرهاب أو الأفعال الإرهابية أو تمويل الإرهاب أو أنها ستستخدم في القيام بأفعال إرهابية أو من جانب منظمات إرهابية أو ممن يمولون الإرهاب, أن تبلغ الوحدة فوراً عن هذه العمليات سواءً تمت أم لم تتم.
- لا يسري واجب الإخطار على تجار المعادن النفيسة والأحجار الكريمة فيما يتعلق بالمعاملات النقدية التي تقل قيمتها عن ثلاثة مليون ريال أو ما يعادلها من العملات الأخرى.

واجبات تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة:

- يحظر الإفصاح بطريق مباشر أو غير مباشر أو بأي وسيلة كانت عن إخطار الوحدة بأي من إجراءات الإخطار التي تتخذ بشأن العمليات المشتبه ارتباطها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب أو عن أي من المعلومات المتعلقة بها.
- وضع سياسة واضحة لمكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- إجراءات تفصيلية مكتوبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يراعى فيها التحديد الدقيق للواجبات والمسئوليات بما يتفق مع المنشورات الصادرة من الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- وضع خطط وبرامج تدريب مستمرة للعاملين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تقييم الجمهورية اليمنية

- الزيارة الميدانية في العام 2007م و اعتمد التقرير في 2008م.
- أوجه القصور العامة.
- أوجه القصور الخاصة:
- 1- عدم فعالية الرقابة.
- 2- قلة الكوادر.
- 3- غياب الدور الرقابي.
- 4- لا يوجد فهم للمخاطر.
- 5- لا يوجد فهم لألية المكافحة.
- 6- لا يتم التعرف على العملاء حتى لو كانت المعاملة وفقا للحد الا في حالة الخشبة من بيع الذهب المسروق.
- 7- لا يتم حفظ السجلات.
- 8- لا يتم الإبلاغ عن العمليات المشبوهة.
- 9- لا توجد تعليمات في شركات ومحلات الذهب.
- 10- لا يوجد رقابة على العمليات الكبيرة.

جهود الجمهورية اليمنية

- اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب القرار الجمهوري 226 لسنة 2010م.
- القانون رقم 1 لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- القانون رقم 17 لسنة 2013م بتعديل القانون رقم 1 لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- القرار الجمهوري رقم 2014م بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بالقرار الجمهوري 226 لسنة 2010م.
- تعليمات وزارة الصناعة والتجارة.
- تعليمات الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة.
- إرشادات الاخطار عن العمليات التي يشتهب انها تتضمن غسل أموال او تمويل إرهاب الصادرة من وحدة جمع المعلومات المالية.

خروج المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

مادة (23) على كل شخص لدى دخوله أو مغادرته اليمن الإفصاح عند الطلب للسلطات الجمركية المختصة عن المبالغ النقدية أو أية أداة لحاملها قابلة للتداول، سواءً كانت بالعملة الوطنية أو الأجنبية، وعن المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وذلك إذا كان مقدارها أو قيمتها يتجاوز الحد المسموح به في اللائحة، ويجب أن يكون الإفصاح مطابقاً للحقيقة وفقاً للنموذج المعد لذلك.

مادة (24) يكون للسلطات الجمركية المختصة الحجز على الأموال والأدوات المالية المشار إليها في المادة (23) من هذا القانون وفقاً لأحكام قانون الجمارك النافذ وذلك إذا لم يتم الإفصاح عنها أو تم الإفصاح عنها خلافاً لأحكام المادة سالفة الذكر أو عند توافر شبهه غسل أموال أو تمويل إرهاب، ويتعين عليها عندئذ إخطار الوحدة على الفور.

مؤشرات اشتباه غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- 1- شراء العميل مصوغات أو مجوهرات بقيمة كبيرة دون اختيار أية مواصفات محددة أو دون مبرر واضح.
- 2- شراء العميل مصوغات أو مجوهرات لا تتفق قيمتها الكبيرة مع ما هو متوقع من العميل (بعد التعرف على مهنته أو طبيعة عمله).
- 3- شراء سلع ذات قيمة مرتفعة بشكل منتظم ، أو كميات كبيرة من سلعة معينة ، بما لا يتناسب مع الصفقات الاعتيادية التي يقوم بها العميل ، أو النمط الاعتيادي للتجارة التي يمارسها أو مع دخله أو مظهره.
- 4- محاولة استرداد قيمة مشتريات حديثة دون تفسير مُرض ، أو حين يحاول العميل أن يبيع ما اشتراه حديثاً بسعر أقل كثيراً.
- 5- محاولة بيع مصوغات أو مجوهرات عالية القيمة بقيمة أقل كثيراً من قيمتها الفعلية أو السوقية.
- 6- استعداد العميل لدفع أي سعر للحصول على مصوغات أو مجوهرات باهظة الثمن دون محاولة تخفيض السعر أو التفاوض بشأنه.
- 7- انشاء عدد كبير من الشركات المسجلة في تجارة الذهب لشخص طبيعي واحد.
- 8- لا وضوح كيف تقوم الشركة بنقل الذهب الذي تشتريه .
- 9- سوء التصنيف لنقاوة الذهب والوزن والأصل والقيمة في نماذج البيان الجمركي.
- 10- نقل الذهب بكميات كبيرة من دولة الى أخرى او من منطقة الى أخرى بدون سبب

خروج المعادن الثمينة والاحجار الكريمة

مادة (23) على كل شخص لدى دخوله أو مغادرته اليمن الإفصاح عند الطلب للسلطات الجمركية المختصة عن المبالغ النقدية أو أية أداة لحاملها قابلة للتداول، سواءً كانت بالعملة الوطنية أو الأجنبية، وعن المعادن الثمينة والاحجار الكريمة، وذلك إذا كان مقدارها أو قيمتها يتجاوز الحد المسموح به في اللائحة، ويجب أن يكون الإفصاح مطابقاً للحقيقة وفقاً للنموذج المعد لذلك.

مادة (24) يكون للسلطات الجمركية المختصة الحجز على الأموال والأدوات المالية المشار إليها في المادة (23) من هذا القانون وفقاً لأحكام قانون الجمارك النافذ وذلك إذا لم يتم الإفصاح عنها أو تم الإفصاح عنها خلافاً لأحكام المادة سالفة الذكر أو عند توافر شبهه غسل أموال أو تمويل إرهاب، ويتعين عليها عندئذ إخطار الوحدة على الفور.

مؤشرات اشتباه غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- 1- شراء العميل مصوغات أو مجوهرات بقيم كبيرة دون اختيار أيه مواصفات محددة أو دون مبرر واضح.
- 2- شراء العميل مصوغات أو مجوهرات لا تتفق قيمتها الكبيرة مع ما هو متوقع من العميل (بعد التعرف على مهنته أو طبيعة عمله).
- 3- شراء سلع ذات قيمة مرتفعة بشكل منتظم ، أو كميات كبيرة من سلعة معينة ، بما لا يتناسب مع الصفقات الاعتيادية التي يقوم بها العميل ، أو النمط الاعتيادي للتجارة التي يمارسها أو مع دخله أو مظهره.
- 4- محاولة استرداد قيمة مشتريات حديثة دون تفسير مُرض ، أو حين يحاول العميل أن يبيع ما اشتراه حديثاً بسعر أقل كثيراً.
- 5- محاولة بيع مصوغات أو مجوهرات عالية القيمة بقيم أقل كثيراً من قيمتها الفعلية أو السوقية.
- 6- استعداد العميل لدفع أي سعر للحصول على مصوغات أو مجوهرات باهظة الثمن دون محاولة تخفيض السعر أو التفاوض بشأنه.
- 7- انشاء عدد كبير من الشركات المسجلة في تجارة الذهب لشخص طبيعي واحد.
- 8- لا وضوح كيف تقوم الشركة بنقل الذهب الذي تشتريه.
- 9- سوء التصنيف لنقاوة الذهب والوزن والأصل والقيمة في نماذج البيان الجمركي.
- 10- نقل الذهب بكميات كبيرة من دولة الى أخرى او من منطقة الى أخرى بدون سبب اقتصادي واضح من سعر الشراء.

- 11- حجم الشحنة أو نوع السلع التي يتم شحنها غير متنسق مع حجم أو قدرة المصدر أو المستورد مع مراعاة أنشطته التجارية المعتادة أو أن الشحنة لا معنى لها اقتصاديًا بمعنى أنه لا يوجد تفسير معقول لاستثمار العميل المالي في الشحنة.
- 12- نقل الذهب يتم عن طريق شركة ليس من ضمن نشاطها التجارة في الذهب.
- 13- استخدام النقد لشراء السيائك ، خاصة عندما تكون هناك مشتريات متعددة في إطار زمني قصير، أو عندما يتم شراء بمبالغ كبيرة دفعة واحدة.
- 14- إنتاج وتسويق الذهب من قبل شخص أو عمل دون ترخيص.
- 15- إذا طلب العميل الذي يبيع الذهب دفع القيمة الى شخص آخر.
- 16- إذا طلب العميل تحويل الذهب الغير نقي الى ذهب نقي.
- 17- ظهور قطع الماس النادرة أو الفريدة في السوق المحلية خارج إجراءات التداول المعروفة.
- 18- تعامل اشخاص بقضبان الذهب او قطع الماس او الأحجار الكريمة النادرة دون ان يكون مظهرهم يوحي بامتلاكهم مثل هذه القطع غالية الثمن.



النصوص القانونية

- مادة (25) يحظر مزاوله أي من أنشطة المؤسسات المالية وغير المالية الواردة في المادة (2) من هذا القانون دون الحصول على ترخيص مسبق من الجهات المختصة وفقاً لأحكام القوانين النافذة.
- مادة (43) أ- يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على ثلاث سنوات أو بالغرامة التي لاتزيد على عشرة ملايين ريال كل من يخالف أحكام المواد (6، 13، 15، 17 فقرة (ج)، 17 مكرر فقرة (ج)، 18، 20، 25، 23) من هذا القانون.
- ب - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنتين أو بالغرامة التي لاتزيد على خمسة ملايين ريال كل من يخالف أحكام المادتين (12، 31 فقرة (ج))
- ج - يعاقب بالحبس مدة لاتزيد على سنة أو بالغرامة التي لاتزيد على مليون ريال كل من يخالف أحكام المواد (7، 8، 9، 10، 11) من هذا القانون.
- قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (1) لسنة 2010م المعدل بالقانون رقم (17) لسنة 2013م.
- مادة (55).
- يحق لجهات الرقابة والإشراف فرض الجزاءات المناسبة و على نحو متدرج في حال مخالفة المؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية والمهن المعينة للواجبات المنصوص عليها في هذه اللائحة بما في ذلك عقوبات التنبيه والإنذار وعدم تجديد الترخيص، وفي حال مخالفة المؤسسات المالية والمؤسسات غير المالية والمهن المعينة لواجباتها المنصوص عليها في القانون فيتم رفع المخالفة للنيابة العامة لتطبيق العقوبات المنصوص عليها في القانون.
- اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالقرار الجمهوري رقم (226) لسنة 2010م المعدل بالقرار الجمهوري رقم (2) لسنة 2014م.

الإبلاغ عن العمليات المشبوهة

وحدة جمع المعلومات المالية

البنك المركزي اليمني

تليفون: ٢٧٤٠٩٣ - فاكس: ٢٧٤١١٣

بريد الكتروني: str@fiu.gov.ye

موقع الكتروني: www.fiu.gov.ye

ملحق رقم (2-2)

التعميم



الرقم: 77
التاريخ: 14/11/2018

3. في حالة عدم توافر المعادن الثمينة والأحجار الكريمة على استيفاء إجراءات العناية الواجبة بشأن العملاء يجب عدم التداول في أي تعاملات أو تنفيذ أية صفقات لصالح العملاء.
4. يجب التأكد من أن العميل غير مدرج ضمن القوائم التي تصممها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجهات المختصة وذلك قبل دخول في علاقة مستمرة معه كما يجب عدم تنفيذ أية عملية عابرة لحساب مبالغ ضمن تلك القوائم .
5. تتخذ إجراءات العناية الواجبة بأنفسهم ولا يجوز لهم أن يعتمدوا على طرف ثالث في استيفاء هذه الإجراءات .
6. تحدث بيانات التعرف على هوية العميل كل خمس سنوات أو عند ظهور أسباب تدعو إلى ذلك أو عند توفير التأكيد لديهم في صحة أو دقة البيانات والمعلومات التي تحصل عليها مسبقاً أو إذا قدرنا ارتفاع درجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالنسبة لحساب معينة أو فئة من العملاء. وذلك وفقاً لتفويض التعرف والتحقق الملحق (1،2،3) .
7. المراقبة بشكل مستمر لعلاقتهم مع العملاء حتى يتعرفوا على نمط تعاملاتهم وللتأكد أي معاملات غير متفقة مع هذا النمط أو مع طبيعة نشاط العملاء .
8. أن يتم التعرف والتحقق من هوية المستفيد الحقيقي إذا كان شخصاً طبيعياً أو اعتبارياً وفق النموذج المرفق وتضمنون المسؤولية كشفاً في حالة مخالفة ذلك .

يشركه في الإشراف على تنفيذ هذه التعليمات والمضامين...

د. محمد بن علي العمري
مدير إدارة المراسلات والتعاون
د. رباب أبو الصبح
مدير إدارة المراسلات والتعاون
د. إبراهيم محمد الجليل
مدير إدارة المراسلات والتعاون



الرقم: 77
التاريخ: 14/11/2018

تعميم رقم (77) لسنة 2018

الإخوة / ورش التصانيف
الإخوة / مكاتب استيراد وتصدير مصوغات المعادن الثمينة
الأخوة / أصحاب محلات المصوغات
للعزيمون
للعزيمون
للعزيمون
بعد التعمية...

استناداً إلى قانون المواصفات والمقاييس ونسب الجودة رقم (44) لسنة 1999م وإلى قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (13) لسنة 2014 بشأن الإحكام المتعلقة بالرقابة على مصوغات المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وإلى قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (1) لسنة 2010م وإلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم (1) لسنة 2010م وحرصاً منا على مكافحة الإرهاب وغسل الأموال والحد من تدوير العملة ، وكذا منع التلاعب بالتعاقدات القانونية للمصوغات القانونية وحماية المستهلك والتاجر والاقتصاد الوطني.

وعليه فإن الهيئة تهاب بكم الالتزام بالتعليمات الآتية :-

- 1- عدم التعامل أو التداول في علاقات تصل مع أشخاص مجهولين الهوية أو بأسماء صورية أو وهمية .
- 2- تتخذ إجراءات العناية الواجبة بشأن العملاء الحاليين والعملاء الجدد .

نموذج إرشادي



الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس والجودة

نموذج بيانات التعرف والتحقق من هوية المنتج النهائي (إذا كانت منظمة غير هادفة للربح)

بيانات المنظمة والوثائق المطلوبة -	
اسم المنظمة :	التسجيل القانوني:
حسوة طبق الأصل من القلم الأساسي	- صورة طبق الأصل من الترخيص
عنوان المنظمة :-	
المنطقة:	المنطقة:
الحي :	الشارع:
رقم الهاتف الثابت:	رقم الهاتف:
رقم الهاتف النقال:	رقم الفاكس:
البريد الإلكتروني:	
بيانات أخرى:-	
العرض من التعامل ومصادر أموالها واستدامتها و أية بيانات أخرى تطلبها السلطات المختصة :	

توليع العميل :

اسم المنتج النهائي :

بيانات المنتج (محل - ورشة - مكتب) :-	
الاسم:	الاسم التجاري:
المنطقة:	الشارع:
رقم الهاتف الثابت:	رقم الهاتف:
البريد الإلكتروني:	رقم الفاكس:

اسم المالك/محل - ورشة - مكتب:

اسم مسئول الامتثال

التوليع

التوليع

0969000

Republic of Yemen
Yemen Standardization, Metrology
& Quality Control Organization



الجمهورية اليمنية
الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس
وتحيط الجودة

الرقم: ٢٤
التاريخ: ٢٠١٢/١٢/٢٥

تعميم رقم (٢٠) لسنة 2019

الأخ / رئيس جمعية الصافة
الإخوة / ورش الصافة
الإخوة / مكاتب استيراد وتصدير مصوغات المعادن الثمينة
الأخوة / أصحاب محلات المصوغات
للعلم
للعلم
للعلم
للعلم

بعد التحية،،

لنستأذ إلى قانون المواصفات والمقاييس وتحيط الجودة رقم (44) لسنة 1999م وإلى قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (13) لسنة 2014 بشأن الأحكام المتعلقة بالرقابة على مصوغات المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وإلى قانون مكافحة غسل الأموال وتحويل الإرهاب رقم (1) لسنة 2010م والتي تنص المادة(18) على أن: (تلتزم كل من المؤسسات المالية وغير المالية بوضع النظم الكفيلة بتطبيق أحكام هذا القانون، على أن تتضمن هذه النظم السياسات الداخلية والإجراءات ونظم المراقبة والالتزام والتكريب وتعيين مسئولين الامتثال في تلك المؤسسات وفقا لتطبيقات والمعايير والقواعد التي تشهها الجهات الرقابية المختصة). وعليه: فإن الهيئة تهاب بكم سرعة موافاتها بمسئولي الامتثال المكلفين من فلكم خلال فترة أسبوعين من تاريخ استلام التعميم حتى يتسنى للهيئة موافاة بقائمة بمسئولي الامتثال لجميع محلات تجويع معالمت بورش ومكاتب المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

بشركم والجزء من نموذج المواصفات المأتم.

د. إبراهيم محمد الكبيسي
مدير عام الهيئة

- صورة مع النسخة الأصلية من المواصفة والمواصفة رقم (١٢١)
- صورة مع النسخة الأصلية من النسخة المعدلة من المواصفة رقم (١٢١)
- صورة مع النسخة الأصلية من النسخة المعدلة من المواصفة رقم (١٢١)
- صورة مع النسخة الأصلية من النسخة المعدلة من المواصفة رقم (١٢١)

الجمهورية اليمنية - معالمت الحرة الغربية - مجمع المعالمت - (٢٠١٢ - ٢٠١٢) - (٢٠١٢ - ٢٠١٢) - (٢٠١٢ - ٢٠١٢)
Republic of Yemen - Sana'a - Al-Zubayr St. - Industrial Complex - Tel: (9697-1-4866679) Fax: (9697-1-21986) (402626) - P.O.Box: (1324)
04526 www.yemsgo.org E-mail: yemsgo@yem.net.ye

نموذج إرشادي



الهيئة العامة للغرفة
والقطاعات وشبكة الجودة

نموذج بيانات التعرف والنطاق من هوية المستفيد المحلي (إذا كان شخصاً طبيعياً)

البيانات الشخصية :-	
الاسم:	النوع: (انكرائتي)
رقم الهوية:	نوع الهوية: ()
مكان الميلاد:	لترج الميلاد:
جهة العمل:	حوان العمل:
بيانات مكان الإقامة :-	
المدينة:	المنطقة:
الشارع:	الحي:
رقم الهاتف الثابت:	رقم الهاتف:
البريد الإلكتروني:	رقم الهاتف:
بيانات أخرى :-	
أسماء ومنازل وبيانات المجلس البلدي أو مجلس القبايل أو مجلس القبايل والمنظمات الدالة على ذلك	الاسم:
	الهوية:
	رقمها:
	رقمها:
	رقمها:

نوع العميل:

اسم المستفيد المحلي:

بيانات البائع: محل - ورشة - مكتب :-	
الاسم:	الاسم التجاري:
المدينة:	الشارع:
رقم الهاتف الثابت:	رقم الهاتف:
البريد الإلكتروني:	رقم الهاتف:

اسم المالك: محل - ورشة - مكتب:

اسم مسئول الأمتثال:

النوع:

النوع:

095000

نموذج إرشادي



الهيئة العامة للغرفة
والقطاعات وشبكة الجودة

نموذج بيانات التعرف والنطاق من هوية المستفيد المحلي (إذا كان شخصاً إمتبارياً)

بيانات للشخص :-	
اسم المالك:	عنوانها:
نوع النشاط:	
رقم الهاتف الثابت:	البريد الإلكتروني:
بيانات المالك وأسماء ومنازل الشركة :-	
اسم المالك:	العنوان:
الاسم:	عنوانه:
الاسم:	عنوانه:
الاسم:	عنوانه:
نسبة الملكية:	نسبة الملكية:
نسبة الملكية:	نسبة الملكية:
نسبة الملكية:	نسبة الملكية:
الوثائق المطلوبة إرتباطها	
1	مسودة من النظام الداخلي للشركة
2	مسودة طبق الأصل من النظام الأساسي والحد الأدنى وقرار ترخيص
3	مسودة طبق الأصل من السجل التجاري
4	كثف بأسماء المدراء المدربين المعرفين بالتوقيع من الملاك
5	كثف بأسماء وعناوين رئيس مجلس الإدارة والمدبر العام والمدبر المالي لشركات المساهمة

نوع العميل:

اسم المستفيد المحلي:

بيانات البائع: محل - ورشة - مكتب :-	
الاسم:	الاسم التجاري:
المدينة:	الشارع:
رقم الهاتف الثابت:	رقم الهاتف:
البريد الإلكتروني:	رقم الهاتف:

اسم المالك: محل - ورشة - مكتب:

اسم مسئول الأمتثال:

النوع:

النوع:

095000





وحدة جمع المعلومات بالبنك المركزي اليمني

تلفون: 00967 1 274093

فاكس: 00967 1 274113

البريد الإلكتروني: str@fiu.gov.ye

www.fiu.gov.ye



الجمهورية اليمنية - صنعاء - شارع الزبيرى

المجمع الصناعي - خلف كاك بنك

تلفون: 00967 1 469712

البريد الإلكتروني: info@ysmo.org

www.ysmo.org

الرقم المجاني: 8001222